الباب الثالث

تسعير التأمين والمخصصات الفنية وإعادة التأمين

الفصل الأول: تسعير التأمين (حساب تكلفة
خدمة الحماية التأمينية فى
التأمينات العامة).

الفصل الثانى: المخصصات الفنية
المبحث الأول: تكوين المخصصات الفنية
المبحث الثانى: طرق حساب المخصصات
الفنية فى التأمينات العامة

الفصل الثالث: إعادة التأمين
المبحث الأول: مبررات ومفهوم إعادة
التأمين
المبحث الثانى: المبادئ والقواعد التى
تحكم إعادة التأمين
المبحث الثالث: أحكام إعادة التأمين
فى مصر

الفصل الأول

تسعير التأمين

حساب تكلفة خدمة الحماية التأمينية في التأمينات العامة

الإعتبرات الواجب مراعاتها عند حساب سعر التأمين:

١- الكفاية:

أى أن يكون سعر التأمين كافياً لتغطية كافة النفقات المترتبة على عقد التأمين، وأهم هذه النفقات:

أ- تغطية الخسائر المالية المتوقعة من وحدات الخطر المؤمن عليها.

ب- دفع كافة النفقات التي تصرف في سبيل القيام بعمليات التأمين.

ج- المساهمة في هامش ربح معقول يحققه المؤمن.

د - المساهمة في تكوين احتياطي لمواجهة الظروف المستقبلية التي قد يتعرض لها المؤمن وتؤدي إلى إفلاسه وعجزه عن دفع التعويضات المطلوبة.

٢- العدالة:

وتعنى أن يتحمل كل عقد تأمين بنصيبه العادل من النفقات وفقاً لدرجة الخطورة فيرتفع عقد التأمين على درجة خطورة عاليه وتقل النفقات كلما قلت درجة الخطورة.

٣- القدرة على المنافسة:

فيكون السعر هو الذي يحقق هامش ربح معقول حتى لا ينسحب المؤمن لهم ويبحثون عن مؤمنين آخرين أقل تكلفة.

العوامل المؤثرة فى حساب تكلفة خدمة الحماية التأمينية فى وثائق تأمين الخسائر:

أ - القسط الصافى: وهو القسط الذى يتم تحصيله من كافة المؤمن لهم دون إستثناء.

ب- نصيب العقد من المصروفات التى يتحملها المؤمن: ويختلف حسب درجة خطورة الخطر المؤمن منه.

القيمة الحالية للأقساط التجارية = القيمة الحالية للأقساط الصافية + القيمة الحالية للمصروفات المستحقة

	=	أهم الرموز المستخدمة:
ط	=	القسط الوحيد الصافى
ط	=	القسط الوحيد التجارى
خ	=	عددحالات الحوادث المتوقع بها خسائر
ن	=	عدد الوحدات المؤمن عليها
أ	=	معدل تكرار الحوادث
ض	=	المتوسط العام للخسارة
ص	=	معدل الخصم
ق	=	قيمة الأصل المؤمن عليه
م	=	مبلغ التأمين المؤمن به
د	=	المصروفات المستحقة

$$\therefore \text{ط} = \text{أ} \times \text{ص} \times \text{ق} \\ \text{ط} = \text{ط} + \text{د}$$

$$\text{معدل تكرار الحوادث أ} = \frac{\text{خ}}{\text{ن}} = \frac{\text{عدد حالات الخسائر}}{\text{عدد الوحدات المؤمن عليها}}$$

طرق حساب متوسط الخسارة المالية عن خطر واحد:

أولاً: طريقة جدول توزيع الخسائر:

وهو جدول مكون من ٧ أعمدة كما يلي:

ف	خ ف	خ ف	مجد ف خ ف	س	س ف	مجد ف س ف
فئات الخسارة	عدد حالات الخسارة داخل كل فئة	إحتمال وقوع خسارة بكل فئة	إحتمال وقوع خسارة في أي فئة بداية من الفئة الأولى	مركز الفئة	متوسط حجم الخسارة داخل كل فئة	متوسط حجم الخسارة في أي فئة بداية من الفئة الأولى إلى الفئة ف
مجموع الخسائر		المتوسط العام للخسارة				

تمارين محلولة

التمرين الأول:

ترغب شركة مصر للتأمين إعداد تعريفة جديدة لتأمين الحريق في ضوء البيانات الآتية: -

عدد الوحدات المؤمن عليها ١٠٠٠٠٠ وحدة خطر
عدد حالات الخسائر من الوحدات المؤمن عليها ٢٠٠٠ وحدة
خطر موزعة إلى فئات متساوية طول كل منها ١٠% من الأصل المؤمن
عليه كما هو مبين بالجدول الآتي:-

الفئة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	اجمالي
عدد حالات الخسائر	٦٠٠	٥٠٠	٣٠٠	٢٠٠	١٠٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٤٠	٢٠٠٠

المطلوب:

- ١- تحديد المتوسط العام للخسارة.
- ٢- حساب القسط الصافي لسيارة ثمنها ١٠٠٠٠٠٠٠ (مليون جنيه) مؤمن عليها بمبلغ مليون جنيه بمعدل خصم ٠,٩٧١
الحل:

جدول توزيع الخسائر

ف	خ ف	خ ف	مج خ ف	س	س ف	مج س ف
٠,١	٦٠٠	٠,٣	٠,٣	٠,٠٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥
٠,٢	٥٠٠	٠,٢٥	٠,٥٥	٠,١٥	٠,٠٣٧٥	٠,٠٥٢٥
٠,٣	٣٠٠	٠,١٥	٠,٧٠	٠,٢٥	٠,٠٣٧٥	٠,٠٩
٠,٤	٢٠٠	٠,١٠	٠,٨٠	٠,٣٥	٠,٠٣٥	٠,١٢٥
٠,٥	١٠٠	٠,٠٥	٠,٨٥	٠,٤٥	٠,٠٢٢٥	٠,١٤٧٥
٠,٦	٨٠	٠,٠٤	٠,٨٩	٠,٥٥	٠,٠٢٢	٠,١٦٩٥
٠,٧	٧٠	٠,٠٣٥	٠,٩٢٥	٠,٦٥	٠,٠٢٢٧٥	٠,١٩٢٢٥
٠,٨	٦٠	٠,٠٣	٠,٩٥٥	٠,٧٥	٠,٠٢٢٥	٠,٢١٤٧٥
٠,٩	٥٠	٠,٠٢٥	٠,٩٨	٠,٨٥	٠,٠٢١٢٥	٠,٢٣٦
١	٤٠	٠,٠٢	١	٠,٩٥	٠,٠١٩	٠,٢٥٥
	٢٠٠٠	١			٠,٢٥٥	

المتوسط العام للخسارة = ٠,٢٥٥ ∴ ص = ٠,٢٥٥

معدل تكرار الحوادث = عدد حالات الخسائر = ٢٠٠٠ = ٠,٠٢
عدد الوحدات المؤمن عليها ١٠٠٠٠٠٠
∴ أ = ٠,٠٢

معدل الخصم = ٠,٩٧١ ∴ ص = ٠,٩٧١

∴ مبلغ التأمين = قيمة السيارة ∴ التأمين كافي

∴ ق = ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه

القسط الصافي = أ × ص × ص × ق
ط = ٠,٢ × ٠,٢٥٥ × ٠,٩٧١ × ١٠٠٠٠٠٠٠
= ٤٩٥٢,١ جنيه

التمرين الثانى:

يرغب الإتحاد المصرى للتأمين فى إعداد تعريفة إسترشادية لتأمين الحريق فقام بجمع بيانات من شركات التأمين العاملة فى السوق المصرى لمدة ٥ سنوات وكانت النتائج كالاتى: -

عدد الوحدات المؤمن عليها ٥٠٠٠٠ وحدة خطر

عدد حالات الخسائر من الوحدات المؤمن عليها خلال فترة جمع البيانات ٥٠ حالة خسارة موزعة إلى ٤ فئات متساوية طول كل منها ٢٥% من الأصل المؤمن عليه وبياناتها كالاتى: -

٤٠% من حالات الخسائر أقل من ٢٥% من قيمة الأصل المؤمن عليه.

٧٠% من حالات الخسائر أقل من ٥٠% من قيمة الأصل المؤمن عليه.

٢٠% من حالات الخسائر أكبر من ٥٠% ولم تتجاوز قيمة الخسارة فيها ٧٥% من قيمة الأصل المؤمن عليه.

فإذا علمت أن معدل الخصم النصف سنوي بمعدل ٥% سنويا هو
٠,٩٧٦
المطلوب:

- ١- حساب قسط التأمين الصافي لسيارة ثمنها ٢/١ مليون جنيه مؤمن عليها بنفس المبلغ.
- ٢- حساب قسط التأمين التجاري في الحالتين الآتيتين:-
أ - إذا كان إجمالي المصروفات ٢٠% من القسط التجاري
ب- إذا كان إجمالي المصروفات ٢٥% من القسط الصافي.

الحل:

يتم إعداد جدول توزيع الخسائر كما يلي:-
الخانة الأولى: فئات الخسارة (ف) هي ٢٥, ٥٠, ٧٥, ١٠٠
الخانة الثالثة: احتمال وقوع خسارة بكل فئة (خ ف) هي ٠,٤٠, ٠,٣٠, ٠,٢٠, ٠,١٠
الخانة الثانية: عدد حالات الخسائر في كل فئة (خ ف) يمكن إيجادها بضرب عدد حالات الخسائر من الوحدات المؤمن عليها في أرقام خ ف وهي ٠,٤٠×٥٠, ٠,٣٠×٥٠, ٠,٢٠×٥٠, ٠,١٠×٥٠ أي ٢٠, ١٥, ١٠, ٥
٥ ونقوم بإعداد جدول توزيع الخسائر

جدول توزيع الخسائر

ف	خ ف	خ ف	مج خ ف	س	س ف	مج س ف
٢٥	٢٠	٠,٤٠	٠,٤٠	٠,١٢٥	٠,٥٠٠	٠,٠٥
٥٠	١٥	٠,٣٠	٠,٧٠	٠,٣٧٥	٠,٠٨٢٥	٠,١٣٢٥
٧٥	١٠	٠,٢٠	٠,٩٠	٠,٦٢٥	٠,١٢٥٠	٠,٢٥٧٥
١٠٠	٥	٠,١٠	١	٠,٨٧٥	٠,٠٨٧٥	٠,٣٤٥
	٥٠	١			٠,٣٤٥	

المتوسط العام للخسارة (ص) = ٠,٣٤٥
معدل تكرار الحوادث (أ) = $\frac{\text{عدد الوحدات التي حدثت بها خسارة}}{\text{عدد الوحدات المؤمن عليها}}$

$$٠,٠١ = \frac{٥٠}{٥٠٠٠}$$

(ص) معدل الخصم = ٠,٩٧٦

(ق) قيمة السيارة = ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه

∴ ط = أ × ص × ص × ق

$$\text{القسط الصافي} = ٠,٠١ \times ٠,٣٤٥ \times ٠,٩٧٦ \times ٥٠٠٠٠٠٠ = ١٦٨٣,٦ \text{ جنيه}$$

إذا كان إجمالي المصروفات ٢٠% من القسط التجاري (ط)

ط = ط + د حيث (د) المصروفات

$$ط = ٠,٢٠ + ١٦٨٣,٦$$

$$\therefore ط - ٠,٢٠ = ١٦٨٣,٦$$

$$\therefore ٠,٨٠ ط = ١٦٨٣,٦$$

$$\therefore ط = \frac{١٦٨٣,٦}{٠,٨٠} = ٢١٠٤,٥ \text{ جنيه}$$

إذا كان إجمالي المصروفات ٢٥% من القسط الصافي

ط = ط + د

$$ط = ١٦٨٣,٦ + ٠,٢٥ \times ١٦٨٣,٦$$

$$= ٤٢٠,٩ + ١٦٨٣,٦$$

$$= ٢١٠٤,٥ \text{ جنيه}$$

التمرين الثالث:

فى دراسة لتعديل تسعيرة التأمين بمصر تم الحصول على المعلومات الآتية: -

عدد الوحدات المؤمن عليها ضد الحريق ١٠٠٠٠٠ وحدة خطر
عدد الوحدات التى حدث بها خسارة من الوحدات المؤمن عليها
١٠٠ وحدة، معدل الخصم النصف سنوى بمعدل فائدة ٦% هو ٠,٩٨
تم توزيع حالات الخسائر إلى ١٠ فئات متساوية طول كل منها
١٠% من الأصل المؤمن عليه كما يلى: -

فئات الخسارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	اجمالى
عدد حالات الخسارة فى كل فئة	٣٠	٢٠	١٥	١٠	٨	٧	٤	٣	٢	١	١٠٠

المطلوب:

- ١- إيجاد المتوسط العام للخسارة.
- ٢- إحسب القسط الصافى لسيارة ثمنها ٤٠٠٠٠٠ جنيه مؤمن عليها بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه وينص فى الوثيقة على شرط النسبية.
- ٣- إحسب القسط التجارى للسيارة السابقة إذا بلغت المصروفات ٠,٢٠ من القسط التجارى.

الحل:

لإيجاد المتوسط العام للخسارة لابد من إعداد جدول توزيع الخسائر ويتم إعداد جدول توزيع الخسائر ذو السبع خانات كما يلى:-

الخانة الأولى:- فئات الخسارة
 نفرض أن الأصل المؤمن عليه عبارة عن واحد صحيح يتم
 تقسيمه إلى ١٠ أجزاء متساوية طول كل منها ٠,١ وتكون الخانة
 الأولى كما يلي:-
 ف هي ٠,١، ٠,٢، ٠,٣، ٠,٤، ٠,٥، ٠,٦، ٠,٧، ٠,٨، ٠,٩، ١

الخانة الثانية: عدد حالات الخسارة في كل فئة وهي
 خ ف هي ١، ٢، ٣، ٤، ٧، ٨، ١٠، ١٥، ٢٠، ٣٠

الخانة الثالثة: احتمال وقوع خسارة بكل فئة.
 خ ف ويتم الحصول عليها بقسمة كل رقم من أرقام الخانة الثانية
 على عدد حالات الخسارة (أي مجموع الخانة الثانية)
 أي يتم قسمة كل رقم من أرقام خف على مجموع الختام خف
 للحصول على أرقام الخانة خف.
 الخانة الثالثة:- احتمال وقوع خسارة بكل فئة.
 :- خ ف هي ٠,٠٧، ٠,٠٨، ٠,١٠، ٠,١٥، ٠,٢٠، ٠,٣٠، ٠,٤٠، ٠,٥٠، ٠,٦٠، ٠,٧٠، ٠,٨٠، ٠,٩٠، ١,٠٠

الخانة الرابعة: مج خ ف ويتم الحصول عليها من أرقام الخانة
 الثالثة خ ف بوضع الرقم الأول من أرقام خف = ٠,٣٠
 ثم إضافة الرقم الأول للرقم الثاني ٠,٣٠ + ٠,٢٠ = ٠,٥٠
 ثم إضافة الناتج السابق للرقم الثالث ٠,٥٠ + ٠,١٥ = ٠,٦٥
 ثم إضافة الناتج السابق للرقم الرابع ٠,٦٥ + ٠,١٠ = ٠,٧٥
 ثم إضافة الناتج السابق للرقم الخامس ٠,٧٥ + ٠,٠٨ = ٠,٨٣
 ثم إضافة الناتج السابق للرقم السادس ٠,٨٣ + ٠,٠٧ = ٠,٩٠
 ثم إضافة الناتج السابق للرقم السابع ٠,٩٠ + ٠,٠٤ = ٠,٩٤
 ثم إضافة الناتج السابق للرقم الثامن ٠,٩٤ + ٠,٠٣ = ٠,٩٧

ثم إضافة الناتج السابق للرقم التاسع $0,97 + 0,02 = 0,99$
 ثم إضافة الناتج السابق للرقم العاشر $0,99 + 0,01 = 1$

الخانة الخامسة:- س (مراكز الفئات)
 وهى عبارة عن مجموع كل فئتين وقسمة الناتج على ٢ وتكون
 أرقام الخانة الخامسة س كما يلي:

$$\begin{array}{r} \text{صفر} + 0,1 \\ \hline 2 \\ 0,05 \\ \hline 0,1 + 0,1 \\ \hline 2 \\ 0,1 \\ \hline 0,1 + 0,2 \\ \hline 2 \\ 0,15 \\ \hline 0,2 + 0,3 \\ \hline 2 \\ 0,25 \\ \hline 0,3 + 0,4 \\ \hline 2 \\ 0,35 \\ \hline 0,4 + 0,5 \\ \hline 2 \\ 0,45 \\ \hline 0,5 + 0,6 \\ \hline 2 \\ 0,55 \\ \hline 0,6 + 0,7 \\ \hline 2 \\ 0,65 \end{array}$$

الخانة السادسة:- س ف
 وهى عبارة عن حاصل ضرب أرقام الخانة الثالثة x أرقام الخانة
 الخامسة أى $0,25 \times 0,15, 0,15 \times 0,2, 0,05 \times 0,3, 0,35 \times 0,1,$
 $0,65 \times 0,04, 0,55 \times 0,07, 0,45 \times 0,08, 0,95 \times 0,01,$
 $0,85 \times 0,02, 0,75 \times 0,03$
 أى أن أرقام الخانة السادسة هى: $0,0375, 0,03, 0,015,$
 $0,0095, 0,017, 0,0225, 0,026, 0,035, 0,036, 0,0385$

الخانة السابعة:- مج س ف ويتم الحصول عليها كما يلي:-
 بوضع الرقم الأول من أرقام الخانة السادسة $0,015$
 ثم يضاف الرقم الثانى إلى الرقم السابق $0,015 + 0,03 = 0,045$
 ثم يضاف الرقم السابق إلى الرقم الثالث $0,045 + 0,0375 = 0,0825$
 ثم يضاف الرقم السابق إلى الرقم الرابع $0,0825 + 0,035 = 0,1175$
 ثم يضاف الرقم السابق إلى الرقم الخامس $0,1175 + 0,036 = 0,1535$

ثم يضاف الرقم السابق إلى الرقم السادس $0,192 = 0,0385 + 0,1535$
 ثم يضاف الرقم السابق إلى الرقم السابع $0,218 = 0,026 + 0,192$
 ثم يضاف الرقم السابق إلى الرقم الثامن $0,2405 = 0,0225 + 0,218$
 ثم يضاف الرقم السابق إلى الرقم التاسع $0,2575 = 0,017 + 0,2405$
 ثم يضاف الرقم السابق إلى الرقم العاشر $0,267 = 0,0095 + 0,2575$

جدول توزيع الخسائر

ف	خ ف	خ ف	مج خ ف	س	س ف	مج س ف
0,1	30	0,30	0,30	0,05	0,015	0,015
0,2	20	0,20	0,50	0,15	0,030	0,045
0,3	15	0,15	0,65	0,25	0,0375	0,0825
0,4	10	0,10	0,75	0,35	0,035	0,1175
0,5	8	0,08	0,83	0,45	0,036	0,1535
0,6	7	0,07	0,90	0,55	0,0385	0,192
0,7	4	0,04	0,94	0,65	0,026	0,218
0,8	3	0,03	0,97	0,75	0,0225	0,2405
0,9	2	0,02	0,99	0,85	0,017	0,2575
1	1	0,01	1	0,95	0,0095	0,267
	100	1			0,267	

المتوسط العام للخسارة = $0,267$

معدل تكرار الحوادث = $\frac{\text{عدد حالات الخسارة}}{\text{عدد الوحدات المؤمن عليها}} = \frac{100}{100000} = 0,001$

(ص) معدل الخصم = $0,98$
 قيمة السيارة = 40000 جنيه

ولأن العقد ينص على شرط النسبية
ولأن مبلغ التأمين على السيارة أقل من قيمة السيارة

∴ المتوسط العام للخسارة (ص) = ص من الجدول × مبلغ التأمين
قيمة السيارة

$$ص = ٠,٢٦٧ \times ٣٠٠٠٠ = ٠,٢٠٠٢٥$$

$$\begin{aligned} \therefore \text{القسط الصافي (ط)} &= أ \times ص + ب \times ص + ق \times ص \\ \text{ط} &= ٠,٠٠١ \times ٠,٢٠٠٢٥ + ٠,٩٨ \times ٤٠٠٠٠ \\ \text{ط} &= ٧,٨٤٩٨ \text{ جنيه} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{القسط التجارى (ط)} &= د + ط \\ \text{ط} &= ٧,٨٤٩٨ + ٠,٢٠ \\ \text{ط} &= ٠,٢٠ - ٧,٨٤٩٨ \\ \therefore \text{ط} &= ٠,٨٠ \\ \therefore \text{ط} &= ٧,٨٤٩٨ = ٩,٨١٢٥ \text{ جنيه} \\ &= ٠,٨٠ \end{aligned}$$

التمرين الرابع:

فى دراسة لإعداد تسعيرة جديدة لتأمين الحريق إستغرقت ثلاث سنوات تم التوصل إلى البيانات الآتية:-

عدد الوحدات المؤمن عليها ضد خطر الحريق ٥ مليون حالة خطر
عدد الوحدات التى حدث بها خسارة من الوحدات المؤمن عليها
١٠٠٠ وحدة خطر، معدل الخصم النصف سنوى بمعدل فائدة ٦% هو
٠,٩٧٦

تم توزيع الوحدات التى حدث بها خسارة إلى ٥ فئات متساوية
طول كل منها ٢٠% من الأصل المؤمن عليه كما يلى:-

فئات	٠,٢	٠,٤	٠,٦	٠,٨	١	اجمالي
عدد حالات الخسارة	٤٠٠	٣٠٠	٢٠٠	٦٠	٤٠	١٠٠٠

المطلوب:

- ١- إعداد جدول توزيع الخسائر.
- ٢- إيجاد المتوسط العام للخسارة.
- ٣- إيجاد القسط الصافي لسيارة قيمتها مليون جنيه مؤمن عليها بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه وينص في العقد على شرط النسبية.
- ٤- القسط التجاري للسيارة السابقة إذا بلغت المصروفات ٢٥% من القسط الصافي، وإذا بلغت المصروفات ١٠% من القسط التجاري.

الحل:

جدول توزيع الخسائر

ف	خ ف	خ ف	مج خ ف	س	س ف	مج س ف
٠,٢	٤٠٠	٠,٤	٠,٤	٠,١	٠,٠٤	٠,٠٤
٠,٤	٣٠٠	٠,٣	٠,٧	٠,٣	٠,٠٩	٠,١٣
٠,٦	٢٠٠	٠,٢	٠,٩	٠,٥	٠,١٠	٠,٢٣
٠,٨	٦٠	٠,٠٦	٠,٩٦	٠,٧	٠,٠٤٢	٠,٢٧٢
١	٤٠	٠,٠٤	١	٠,٩	٠,٠٣٦	٠,٣٠٨
	١٠٠٠	١			٠,٣٠٨	

المتوسط العام للخسارة (ص) = ٠,٣٠٨

ولأن العقد ينص على شرط النسبية
ولأن مبلغ التأمين أقل من قيمة السيارة

$$\therefore \text{ص الفعلية} = \text{ص من الجدول} \times \frac{\text{مبلغ التأمين}}{\text{قيمة السيارة}}$$

$$0,1232 = \frac{400000 \times 0,308}{100000}$$

معدل تكرار الحوادث (أ) = $\frac{\text{عدد الوحدات التي حدثت بها خسارة}}{\text{عدد الوحدات المؤمن عليها}}$

$$0,0002 = \frac{1000}{5000000}$$

معدل الخصم (ص) = 0,976

قيمة السيارة (ق) = 1000000

$$\text{القسط الصافي} = \text{أ} \times \text{ص} \times \text{ق} = 1000000 \times 0,976 \times 0,1232 \times 0,0002 = 24 \text{ جنيه}$$

القسط التجاري (ط) = د + ط = 0,10 + 24 = 24,10 ط

$$24 = \text{ط} - 0,10 \text{ ط}$$

$$24 = 0,90 \text{ ط}$$

$$\therefore \text{ط} = \frac{24}{0,90} = 26,667 \text{ جنيه}$$

تمارين غير محلولة

التمرين الأول: فى دراسة لشركات التأمين العاملة بمصر لمدة ٣ سنوات تبين ما يلى:

- عدد الوحدات المؤمن عليها ضد الحريق ٢ مليون وحدة خطر.
- عدد وحدات الخسائر من الوحدات المؤمن عليها ١٠٠٠ وحدة خطر موزعة إلى ١٠ فئات متساوية طول كل منها ١٠% من الأصل المؤمن عليه كما يلى:

ف	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	اجمالى
خ ف	٣٠٠	٢٠٠	١٥٠	٩٠	٨٠	٧٠	٥٠	٤٠	١٠	١٠	١٠٠٠

فإذا علمت أن:-

- مصروفات المعاينة ٥٠ جنيهه - مصروفات إصدار الوثيقة ٣٠ جنيهه - عمولة المنتج ٢٠% من القسط التجارى - مصروفات التحصيل ٣% من القسط الصافى - مصروفات إدارية ١٠% من القسط التجارى - مصروفات عمومية ٩% من القسط الصافى - معدل الخصم النصف سنوى بمعدل ٦% هو ٠,٩٧٦

المطلوب:

حساب القسط التجارى لمصنع قيمته ١٠٠٠٠٠٠ جنيهه مؤمن عليه بمبلغ ٩٠٠٠٠٠ جنيهه مع توافر شرط النسبية.

التمرين الثانى: ترغب إحدى شركات التأمين فى إعداد تسعيرة جديدة لتأمين الحريق فى ضوء المعلومات الآتية:
عدد الوحدات المؤمن عليها ١٠٠٠٠٠٠ وحدة خطر.
عدد حالات الخسائر ٢٠٠٠ حالة خسارة موزعة إلى ١٠ فئات

متساوية طول كل منها ١٠% من قيمة الأصل المؤمن عليه كما يلي:

ف	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	اجمالي
خ ف	٦٠٠	٥٠٠	٣٠٠	٢٠٠	١٠٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٤٠	١٠٠٠

وقد تم تحديد مصروفات شركة التأمين كما يلي:
 مصروفات المعاينة ٢٠٠ جنيهه للوثيقة - المصروفات الإدارية
 ٠,٠١% من مبلغ التأمين - عمولة المنتج ١٠% من القسط التجارى -
 مصروفات التحصيل ٠,٢% من القسط التجارى - مصروفات الإصدار
 ٦٠ جنيهه للوثيقة - معدل الخصم ٠,٩٦
 المطلوب:

حساب القسط الصافى - والقسط التجارى لوثيقة تأمين ضد
 الحريق لمبنى قيمته ٢ مليون جنيهه مؤمن عليه بمبلغ ٢ مليون جنيهه.

التمرين الثالث: ترغب شركة الشرق للتأمين فى إعداد تسعيرة
 لتأمين الحريق فى ضوء البيانات الآتية:
 عدد الوحدات المؤمن عليها ٢٠٠٠٠٠ وحدة خطر.
 عدد حالات الخسائر ٤٠٠٠ حالة خسارة موزعة إلى فئات
 متساوية الطول طول كل منها ١٠% من قيمة الأصل المؤمن عليه كما
 يلي:

ف	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	اجمالي
خ ف	١٢٠٠	١٠٠٠	٦٠٠	٤٠٠	٢٠٠	١٦٠	١٤٠	١٢٠	١٠٠	٨٠	٤٠٠٠

المطلوب:

- ١- تحديد المتوسط العام للخسارة.
- ٢- تحديد القسط الصافى لمبنى قيمته ٥ مليون جنيه مؤمن عليه بمبلغ ٥ مليون جنيه إذا علمت أن معدل الخصم النصف سنوى هو ٠,٩٦
- ٣- القسط التجارى للمبنى السابق إذا بلغت المصروفات ٠,١٥ من القسط التجارى.

التمرين الرابع: يرغب إتحاد التأمين بمصر فى إعداد تعريفه جديدة لتأمين الحريق بمصر فقام بدراسة لشركات التأمين العاملة فى مصر إستغرقت ٥ سنوات وتوصلت إلى النتائج الآتية:
- عدد الوحدات المؤمن عليها بمصر ضد الحريق ١٠٠٠٠ وحدة خطر.

- عدد الوحدات من الوحدات المؤمن عليها التى حدث بها حريق ١٠٠٠ وحدة خطر موزعة على ١٠ فئات متساوية الطول طول كل منها ١٠% من الأصل المؤمن عليه كما يلى:

ف	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	اجمالى
خ ف	٣٠٠	٢٠٠	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٣٠	٢٠	١٠٠٠

فإذا علمت أن معدل الخصم ٠,٩٧٦

فاحسب:

- ١- المتوسط العام للخسارة
- ٢- القسط الصافى لمصنع قيمته ٣ مليون جنيه مؤمن عليه بمبلغ ٢ مليون جنيه.

٣- القسط التجارى للمصنع السابق إذا كانت المصروفات كالاتى:
 مصروفات عمومية ١٠٠ جنيهه - عمولة منتج ٣٠ جنيهه -
 مصروفات نثرية ٠,٠١% من مبلغ التأمين - مصروفات معانيه ١٠%
 من القسط التجارى - مصروفات تحصيل ٢% من القسط التجارى.

التمرين الخامس: باستخدام المعلومات الآتية:

- عدد الوحدات المؤمن عليها ضد الحريق ٥٠٠٠٠ وحدة خطر.
 - عدد الوحدات التى حدث بها حريق من الوحدات المؤمن عليها
 ١٠٠ وحدة خطر.

- معدل الخصم نصف سنوى بمعدل فائدة ٥% هو ٠,٩٨
 استكمل جدول توزيع الخسائر الآتى ثم أوجد القسط التجارى
 لسيارة ثمنها ١٠٠٠٠٠ جنيهه مؤمن عليها بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيهه
 والمصروفات ٢٠% من القسط الصافى وينص فى الوثيقة على شرط
 النسبية.

جدول توزيع الخسائر

ف	خ ف	خ ف	مج خ ف	س	س ف	مج س ف
٠,٢	٣٠					
٠,٤	٢٥					
٠,٦	١٢					
٠,٨	٨					
١	٥					
	١٠٠					

ثانياً: طريقة حجم الخسارة المتوقعة باستخدام جدول الإنحراف المعياري (س):

وهو عبارة عن جدول مكون من ٦ خانات كالتالي:

الخانة الأولى: (ق)

وهي عبارة عن الوحدات المؤمن عليها ضد خطر واحد مقسمة حسب قيمتها بحيث يكون الفرق بين كل مجموعة والتي تليها مقدارا ثابتا وليكن ١٠٠٠، ٢٠٠٠، ٣٠٠٠، وهكذا

الخانة الثانية: خ ق

وهي عبارة عن الوحدات التي حدث بها خسارة في كل مجموعة.

الخانة الثالثة: خ ق

وهي عبارة عن احتمال وقوع خسارة في كل مجموعة ذات قيمة معينة وهي = عدد الوحدات التي حدث بها خسارة مقسومة على مجموع الوحدات التي حدث بها خسارة نتيجة تعرضها لخطر معين.

الخانة الرابعة: ح ق

وهي عبارة عن إنحرافات القيم (ق) عن الوسط العام للخسارة وهي = ق - ح حيث ح هي الوسط العام

الخانة الخامسة: ح ٢ ق

وهي عبارة عن مربع إنحرافات القيم عن وسطها الحسابي.

الخانة السادسة: س ق

وهي عبارة عن حاصل ضرب مربع إنحرافات القيم عن وسطها الحسابي $\times$ خ ق.

$$\therefore \text{س ق} = \text{ح ٢ ق} \times \text{خ ق}$$

(س) الإنحراف المعياري = مج س ق

(ع) معامل الاختلاف = $\frac{\text{س}}{\text{ح}}$

المتوسط المتوقع للخسارة (ص) = $\frac{\text{س}}{\text{ح}}$

تمارين محلولة

التمرين الأول:

إذا تم الحصول على المعلومات الآتية:

عدد الوحدات المؤمن عليها ضد الحريق مليون وحدة خطر قيمة

الوحدة ١٠٠٠٠ جنيته.

عدد الوحدات التي حدث بها حريق أثناء فترة الدراسة ١٠٠٠

وحدة خطر موزعة حسب قيمة الخسائر مقربة لأقرب ١٠٠٠ كالآتي:

ق	١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٨٠٠٠	٩٠٠٠	١٠٠٠٠	اجمالي
خ ق	٣٥٠	٣٠٠	١٥٠	٥٠	٤٠	٣٠	٢٥	٢٥	٢٠	١٠	١٠٠٠

فإذا علمت أن مصروفات المعاينة ٦٠ جنيته - مصروفات إصدار

الوثيقة ٤٠ جنيته - عمولة المنتج ١٠% من القسط التجاري -

مصروفات التحصيل ٢% من القسط الصافي - المصروفات الإدارية

١٠% من القسط الصافي - مصروفات عمومية ٨% من القسط

التجاري.

معدل الخصم النصف سنوي بمعدل ٥% سنويا هو ٩٧٥,٠

فاحسب القسط التجاري لسيارة ثمنها ٥٠٠٠٠ جنيته مؤمن عليها

بمبلغ ٣٥٠٠٠ جنيته مع توافر شرط النسبية.

الحل:

جدول الإنحراف المعياري

ق	خ ق	خ ق	ح ق	ح ق	س ق
١٠٠٠	٣٥٠	٠,٣٥	- ١٦٣٥	٢٦٧٣٢٢٥	٩٣٥٦٢٨,٧٥
٢٠٠٠	٣٠٠	٠,٣٠	- ٦٣٥	٤٠٣٢٢٥	١٢٠٩٦٧,٥٠
٣٠٠٠	١٥٠	٠,١٥	٣٦٥	١٣٣٢٢٥	١٩٩٨٣,٧٥
٤٠٠٠	٥٠	٠,٠٥	١٣٦٥	١٨٦٣٢٢٥	٩٣١٦١,٢٥
٥٠٠٠	٤٠	٠,٠٤	٢٣٦٥	٥٥٩٣٢٢٥	٢٢٣٧٢٩,٠٠
٦٠٠٠	٣٠	٠,٠٣	٣٣٦٥	١١٣٢٣٢٢٥	٣٣٩٦٩٦,٧٥
٧٠٠٠	٢٥	٠,٠٢٥	٤٣٦٥	١٩٠٥٣٢٢٥	٤٧٦٣٣٠,٦٢
٨٠٠٠	٢٥	٠,٠٢٥	٥٣٦٥	٢٨٧٨٣٢٢٥	٧١٩٥٨٠,٦٢
٩٠٠٠	٢٠	٠,٠٢	٦٣٦٥	٤٠٥١٣٢٢٥	٨١٠٢٦٤,٥٠
١٠٠٠٠	١٠	٠,٠١	٧٣٦٥	٥٤٢٤٣٢٢٥	٥٤٢٤٣٢,٢٥
	١٠٠٠	١			٤٢٨١٧٧٤,٧٠

$$\begin{aligned} \text{ح ق} &= \frac{10000}{(1 \times 10 + 2 \times 9 + 2,5 \times 8 + 2,5 \times 7 + 3 \times 6 + 10000)} \\ &= \frac{10000}{(35 + 60 + 45 + 20 + 20 + 18 + 17,5 + 20 + 18 + 10)} \\ &= \frac{10000}{263,5} = 263,5 \times 10 = 2635 \end{aligned}$$

$$\text{س} = \sqrt[4]{\frac{2069,245}{2635}} = 2069,245 = 4281774,7$$

$$\text{ص} = \frac{2069,245}{2635} = 0,785$$

ص المحسوبة = ص من الجدول $\times$ مبلغ التأمين
قيمة السيارة

$$0,55 = \frac{35000}{50000} \times 0,785 =$$

$$\begin{aligned} \text{القسط الصافي (ط)} &= \text{أ} \times \text{ص} \times \text{ص} \times \text{ق} \\ \text{ط} &= \frac{10000}{1000000} \times 0,975 \times 0,55 \times 0,55 \\ \text{ط} &= 0,001 \times 0,55 \times 0,975 \times 0,55 \\ \text{ط} &= 26,795 \text{ جنيه} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{ط} + \text{ط} &= 26,795 + (26,795 \times 0,1 + 60 + 40) \times 0,02 \\ &= 26,795 + (26,795 \times 0,1 + 100) \times 0,08 \\ \text{ط} &= 26,795 + 100 + 26,795 \times 0,1 + 130,01 \\ &= 130,01 = 0,82 \\ \therefore \text{ط} &= \frac{130,01}{0,82} = 158,54 \text{ جنيه} \end{aligned}$$

التمرين الثاني:

أراد الإتحاد المصري للتأمين إعداد تعريف جديدة لتأمين الحريق فقام بجمع بيانات من شركات التأمين المصرية فتبين من الدراسة أن عدد الوحدات المؤمن عليها ١٠٠٠٠٠ وحدة خطر وعدد حالات الخسائر من بين الوحدات المؤمن عليها ١٠٠٠ وحدة موزعة حسب قيمة الخسائر كالآتي:

ق	٢٥٠٠	٥٠٠٠	٧٥٠٠	١٠٠٠٠	اجمالي
خ ق	٦٠٠	٢٠٠	١٤٠	٦٠	١٠٠٠

فإذا علمت أن معدل الخصم النصف سنوي بمعدل فائدة ٦% سنويا = ٠,٩٨

فاحسب القسط التجاري إذا بلغت المصروفات ١٥% من القسط التجاري لسيارة قيمتها ١٠٠٠٠٠ جنيه مؤمن عليها بمبلغ ٨٥٠٠٠ جنيه:

- أ - إذا كانت الوثيقة تتضمن شرط النسبية.
ب- إذا كانت الوثيقة خالية من شرط النسبية.

الحل:

جدول الإنحراف المعياري

ق	خ ق	خ ق	ح ق	ح ق	س ق
٢٥٠٠	٦٠٠	٠,٦٠	١٦٥٠ -	٢٧٢٢٥٠٠	١٦٣٣٥٠٠
٥٠٠٠	٢٠٠	٠,٢٠	٨٥٠	٧٢٢٥٠٠	١٤٤٥٠٠
٧٥٠٠	١٤٠	٠,١٤	٣٣٥٠	١١٢٢٢٥٠٠	١٥٧١١٥٠
١٠٠٠٠	٦٠	٠,٠٦	٥٨٥٠	٣٤٢٢٢٥٠٠	٢٠٥٣٣٥٠
	١٠٠٠	١,٠٠			٥٤٠٢٥٠٠

$$\text{ح} = \frac{(60 \times 10 + 14 \times 75 + 20 \times 50 + 60 \times 25)}{1000} \times 1000$$

$$4150 = 600 + 1050 + 1000 + 1500 =$$

$$\text{الانحراف المعياري (س)} = \sqrt{\frac{540500}{2324,328}} = \sqrt{2324,328}$$

$$\text{معامل الاختلاف (ص)} = \frac{0,56}{\frac{2324,328}{4150}} = \frac{0,56}{0,56} = 1$$

أ - ولأن الوثيقة تتضمن شرط النسبية فإن ص المحسوبة = ص من الجدول × مبلغ التأمين قيمة السيارة

$$0,476 = \frac{85000}{100000} \times 0,56 =$$

$$\text{القسط الصافي} = \text{أ} \times \text{ص} \times \text{ق} = \text{ط} \times \text{ص} \times \text{ق}$$

$$100000 \times 0,98 \times 0,476 \times \frac{1000}{100000} = \text{ط}$$

$$\text{ط} = 466,48 \text{ جنيه}$$

$$\text{القسط التجاري} = \text{ط} + \text{د}$$

$$\text{ط} = 466,48 + 0,15 = 466,63$$

$$0,85 \text{ ط} = 466,63$$

$$\therefore \text{ط} = \frac{466,63}{0,85} = 548,8 \text{ جنيه}$$

ب - إذا كانت الوثيقة خالية من شرط النسبية

$$\text{ط} = \text{أ} \times \text{ص} \times \text{ق} = \text{ص} \times \text{ق}$$

$$100000 \times 0,98 \times 0,56 \times \frac{1000}{100000} =$$

$$\begin{aligned}
& \text{ط} = 548,8 \text{ جنيه} \\
& \text{ط} = \text{ط} + \text{د} \\
& \text{ط} = 548,8 + 0,15 \text{ ط} \\
& \therefore 0,85 \text{ ط} = 548,8 \\
& \therefore \text{ط} = \frac{548,8}{0,85} = 645,65 \text{ جنيه}
\end{aligned}$$

التمرين الثالث:

أراد الإتحاد المصرى للتأمين إعداد تعريفية جديدة لتأمين الحريق بمصر فكان عدد الوحدات المؤمن عليها ضد الحريق ٢٠٠٠٠٠ وحدة خطر وكان عدد الوحدات التي حدث بها حريق من الوحدات المؤمن عليها ٤٠٠ وحدة خطر موزعة وفقا لحجم الخسارة المالية كما يلي:

ق	١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٨٠٠٠	٩٠٠٠	١٠٠٠٠	اجمالي
خ ق	١٠٠	٨٠	٧٠	٥٠	٤٠	٣٠	٢٠	٦	٣	١	٤٠٠

وقد قدرت المصروفات كما يلي:

مصروفات المعاينة ٠,٠٠١٥% من مبلغ التأمين.

مصروفات إصدار الوثائق ٠,٠٠٠٥% من مبلغ التأمين

مصروفات دورية ٠,٠٠٣% من مبلغ التأمين.

مصروفات التحصيل ٥% من القسط التجارى.

معدل الخصم النصف سنوى بمعدل فائدة ٦% سنويا = ٠,٩٧١

المطلوب:

١- حساب متوسط حجم الخسارة المتوقع باستخدام معامل

الإختلاف.

٢- حساب القسط الصافى لمبنى قيمته ٢ مليون مؤمن عليه

بمليون جنيه مع توافر النسبية.

٣- حساب القسط التجارى للمبنى السابق.

الحل:

جدول الإنحراف المعياري

س ق	ح ^٢ ق	ح ق	خ ق	خ ^٢ ق	ق
١١٩٦٢٨٩,٠٠	٤٧٨٥١٥٦,٢	٢١٨٧,٥-	٠,٢٥٠	١٠٠	١٠٠٠
٢٨٢٠٣١,٢٤	١٤١٠١٥٦,٢	١١٨٧,٥ -	٠,٢٠٠	٨٠	٢٠٠٠
٦١٥٢,٣٣	٣٥١٥٦,٢	١٨٧,٥-	٠,١٧٥	٧٠	٣٠٠٠
٨٢٥١٩,٥٢	٦٦٠١٥٦,٢	٨١٢,٥	٠,١٢٥	٥٠	٤٠٠٠
٣٢٨٥١٥,٦٢	٣٢٨٥١٥٦,٢	١٨١٢,٥	٠,١٠٠	٤٠	٥٠٠٠
٥٩٣٢٦١,٧١	٧٩١٠١٥٦,٢	٢٨١٢,٥	٠,٠٧٥	٣٠	٦٠٠٠
٧٢٦٧٥٧,٨١	١٤٥٣٥١٥٦,٢	٣٨١٢,٥	٠,٠٥٠	٢٠	٧٠٠٠
٣٤٧٤٠٢,٣٤	٢٣١٦٠١٥٦,٢	٤٨١٢,٥	٠,٠١٥	٦	٨٠٠٠
٢٥٣٣٨٨,٦٧	٣٣٧٨٥١٥٦,٢	٥٨١٢,٥	٠,٠٠٧	٣	٩٠٠٠
١١٦٠٢٥,٣٩	٤٦٤١٠١٥٦,٢	٦٨١٢,٥	٠,٠٠٢	١	١٠٠٠٠
٣٩٣٢٣٤٢,٧٢٨			١,٠٠٠	٤٠٠	

$$+١٤٠+١٨٠+٢٠٠+٢٠٠+٢١٠+١٦٠+١٠٠) \frac{١٠٠٠}{٤٠٠} = ح$$

$$٣١٨٧,٥ = ١٢٧٥ \times ٢,٥ = ح$$

$$\frac{٣٩٣٢٣٤٢,٧٢٨}{١٩٨٣,٠١٣٥} = \text{مجد سق} = \text{الإنحراف المعياري (س)}$$

$$\frac{١٩٨٣,٠١٣٥}{٣١٨٧,٥} = \text{س} = \text{متوسط حجم الخسارة المتوقع (ص)}$$

$$٠,٦٢٢ =$$

لأن شرط النسبية متوافر
 $\therefore$ ص المحسوبة = ص $\times$ $\frac{\text{مبلغ التأمين}}{\text{قيمة المبنى}}$
 $0,311 = \frac{1}{2} \times 0,622 =$

ط = أ $\times$ ص $\times$ ص $\times$ ق
 $2000000 \times 0,971 \times 0,311 \times \frac{400}{2000000} =$ ط
 $2000000 \times 0,971 \times 0,311 \times 0,002 =$ ط
 ط = 1207,8 جنيه

القسط التجارى (ط) = ط + د
 $\frac{1000000 \times 15}{1000000} + 1207,8 =$ ط
 $(\frac{0,05 + 1000000 \times 3}{1000000} + \frac{1000000 \times 5}{1000000})$
 $30 + 5 + 15 + 1207,8 =$ ط 0,05 $\therefore$
 $1257,8 =$ ط 0,95
 $\therefore$ ط = 1257,8 = 1324 جنيه
 0,95

تمارين غير محلولة

التمرين الأول: تريد شركة قناة السويس للتأمين إعداد تعريفية جديدة لتأمين الحريق في ضوء البيانات الآتية:
عدد الوحدات المؤمن عليها ضد خطر الحريق ٥٠٠٠٠٠ وحدة خطر.

عدد حالات الخسائر من الوحدات المؤمن عليها ٣٠٠٠ وحدة خطر موزعة حسب قيمة الخسارة كما هو مبين بالجدول الآتي:

ق	١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٨٠٠٠	٩٠٠٠	١٠٠٠٠	اجمالي
خ ق	١٠٥٠	٩٠٠	٤٥٠	١٥٠	١٢٠	٩٠	٧٥	٧٥	٦٠	٣٠	٣٠٠٠

المطلوب:

- ١- تحديد المتوسط المتوقع للخسارة.
- ٢- حساب القسط الصافي لمبنى قيمته ٣ مليون جنيه ومؤمن عليه بمبلغ ١,٥ مليون جنيه وينص في الوثيقة على شرط النسبية ومعدل الخصم ٠,٩٧.

التمرين الثاني: في دراسة لإعداد تعريفية جديدة لتأمين الحريق بمصر تبين ما يلي:
عدد الوحدات المؤمن عليها ٥٠٠٠ وحدة خطر
عدد الوحدات التي حدث بها حريق ٢٠٠ وحدة خسارة موزعة حسب حجم الخسارة كما يلي:

ق	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠٠	اجمالي
خ ق	٨٠	٦٠	٣٠	٢٠	١٠	٢٠٠

المطلوب:

- ١- إيجاد المتوسط المتوقع للخسارة.
- ٢- حساب القسط التجاري لمبنى قيمته ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مؤمن عليه بمبلغ ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه علما بأن معدل الخصم النصف سنوي بمعدل ٦% سنويا هو ٠,٩٧١ وينص في الوثيقة على شرط النسبية.

التمرين الثالث: أراد الإتحاد المصرى للتأمين إعادة تقييم الأسعار الواردة بتأمين الحريق بمصر وقد تم جمع بيانات من سوق التأمين المصرية فى الفترة من ٩٠/١/١ إلى ٩٩/١٢/٣١ فكانت كما يلى:
عدد الوحدات المؤمن عليها ١٠٠٠٠٠٠ وحدة خطر
عدد حالات الخسائر التى وقعت خلال فترة الدراسة ٢٠٠ حالة
خسارة موزعة كما يلى:

ق	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٦٠٠	٧٠٠	٨٠٠	٩٠٠	١٠٠٠	اجمالى
خ ق	٧٠	٦٠	٣٠	١٠	٨	٦	٥	٥	٤	٢	٢٠٠

والمطلوب:

تحديد متوسط حجم الخسارة المتوقع باستخدام معامل الإختلاف ثم أوجد القسط الصافى لمبنى قيمته ١٠٠٠٠٠٠ جنيه مؤمن عليه بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه إذا علمت أن سعر الخصم ٠,٩٨

التمرين الرابع: الجدول الآتى يوضح عدد حالات الخسارة موزعة حسب قيمتها خلال ثلاث سنوات:

ق	١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٨٠٠٠	٩٠٠٠	١٠٠٠٠	اجمالى
خ ق	٧٠٠	٦٠٠	٣٠٠	١٠٠	٨٠	٦٠	٥٠	٥٠	٤٠	٢٠	٣٠٠٠

والمطلوب:

تحديد متوسط حجم الخسارة المتوقعة باستخدام معامل الإختلاف.

التمرين الخامس: الجدول الآتى يوضح عدد حالات الخسارة
موزعة حسب قيمتها:

ق	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٤٠٠٠	١٦٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٠٠٠٠	اجمالي
خ ق	٣٠	٢٠	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	١٠٠

فإذا علمت أن عدد الوحدات المؤمن عليها ضد خطر الحريق
١٠٠٠٠٠ وحدة خطر وينص فى الوثيقة على شرط النسبية وسعر
الخصم ٠,٩٧٦

فاحسب:

- ١- المتوسط المتوقع للخسارة.
- ٢- القسط التجارى لسيارة ثمنها ٥٠٠٠٠ مؤمن عليها بمبلغ
٤٠٠٠٠ جنيه.

الفصل الثاني

المخصصات الفنية لعمليات التأمينات العامة

المبحث الأول: تكوين المخصصات الفنية
المبحث الثاني: طرق حساب المخصصات
الفنية للتأمينات العامة

المبحث الأول

تكوين المخصصات الفنية

يراعى ما يأتى عند تكوين المخصصات الفنية بالنسبة لعمليات التأمينات العامة (تأمينات الممتلكات والمسئوليات):

(أ) بالنسبة لمخصص الأخطار السارية:

- زيادة النسب المنصوص عليها فى المادة (٣٧) من القانون فى الحالات التالية:

- إذا تبين من التوزيع النسبى للإصدارات على مدى شهور السنة زيادة الإصدار نسبيا فى الشهور الأخيرة من السنة المالية.

- زيادة معدلات الخسائر الفعلية عن السنة المالية على ١٠٠% على أن يتم زيادة هذه النسب وفقا للقواعد التى تحددها الهيئة.

ويجب أن تتضمن تقديرات هذا المخصص فى نهاية كل سنة مالية

ما يلى:

- رصيد أقساط وثائق التأمين طويلة الأجل والخاص بالسنوات التالية للسنة المالية المنقضية بعد خصم نصيب تلك السنوات من عمولة الإنتاج وبما لا يتجاوز ٢٠% من قيمة رصيد هذه الأقساط مع مراعاة إعداد سجلات منفصلة للوثائق طويلة الأجل يوضح بها قيمة هذه الأقساط فى نهاية كل سنة مالية حتى يمكن تقدير المخصص الكافى لها.

- رصيد الأقساط المدفوعة مقدما عن سنة مالية تالية.

- ١٠٠% من أقساط الوثائق التى يبدأ تاريخ سريانها بعد إنتهاء

السنة المالية.

(ب) بالنسبة لمخصص التعويضات تحت التسوية عن الحوادث التي تم الإبلاغ عنها:

- أن يتم تقدير المخصص من واقع كشوف جرد فعلى لمفات الحوادث التي تم الإبلاغ عنها بالقدر الكافي لمواجهة التزامات الشركة عن هذه الحوادث وعلى أن توافي الهيئة بصورة من هذه الكشوف لكافة الفروع.

- بالنسبة للحوادث الكبيرة التي تحدد الهيئة مبالغها بالنسبة لكل شركة يجب أن تؤيد تقديرات الشركة بتقارير الخبراء المتخصصين.
- يجب أن تتضمن تقديرات المخصص تقديرا كافيا للمصاريف الخاصة بتسوية التعويضات.

(ج) بالنسبة للمخصص عن الحوادث التي وقعت ولم يبلغ عنها حتى تاريخ إعداد الميزانية يتم تكوينه وفقا للقواعد التي تضعها الهيئة في هذا الشأن.

(د) بالنسبة لمخصص التقلبات العكسية:

١- يجنب من حساب إيرادات ومصرفات كل فرع من فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات في نهاية كل سنة مالية ما يلي:
- ما يعادل ٧٥% من أقساط الأخطار الطبيعية وأخطار الشغب والتخريب.

- نسبة من الأقساط تعادل الفرق بين معدلات الخسائر المقدرة التي تم على أساسها احتساب أسعار تأمينات كل فرع على حده وبين معدلات الخسائر الفعلية المحققة في نهاية السنة المالية وبما لا يتجاوز ٥٠% من فائض النشاط التأميني للفرع قبل احتساب هذا المخصص وتضع الهيئة الأسس الخاصة بتحديد معدلات الخسائر المقدرة لكل فرع.
ويجوز إذا بلغت قيمة المخصص ١٠٠% من مخصص التعويضات تحت التسوية للفرع أن توقف الشركة التجنيب لهذا المخصص.

- لا يتم تكوين هذا المخصص فى الفروع خلال السنوات التى تزيد معدلات الخسائر الفعلية فيها عن ١٠٠% .
- يعتبر رصيد مخصص تقلبات معدلات الخسائر فى نهاية يونيو ١٩٩٥ فى حكم مخصص التقلبات العكسية المنصوص عليه فى المادة (٣٧) من القانون.

٢- يجوز استخدام هذا المخصص إذا زاد معدل الخسائر الفعلية عن العام بما قيمته ٢٠% من معدل الخسائر المقدر وذلك بحد أقصى ٢٠% من رصيد المخصص المكون فى الفرع فى بداية السنة المالية وفى جميع الأحوال يتعين أن تكون هذه المخصصات كافية لمقابلة حقوق حملة الوثائق ويتعين على الهيئة إتخاذ كافة السبل والتدابير للتحقق من كفايتها.

وإذا أسفر فحص الهيئة عن عدم كفاية المخصصات عالية لمقابلة حقوق حملة الوثائق فيتعين على الشركة أن تجنب من الأرباح القابلة للتوزيع ما يكفى لإستكمال هذا النقص بالإضافة إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً للقواعد التى تحددها الهيئة فى هذا الشأن.

ولايجوز نقل الأموال المخصصة لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال إلى الأموال المخصصة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات وبالعكس إلا إذا كان هناك فائض يسمح بهذا النقل وبشرط الحصول على موافقة الهيئة قبل إجرائه مع عدم المساس بالنسب المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون.

أسس المخصصات الفنية (لكل من التأمينات العامة وتأمينات الأشخاص) والإحتفاظ بها فى مصر:

- تحديد المخصصات الفنية الواجب على الشركة تكوينها لمقابلة التزاماتها قبل حملة الوثائق والمستفيدين منها ضماناً لحقوقهم وحفاظاً على مركزها المالى ودعماً لسوق التأمين.

- تحديد الأموال الواجب تخصيصها في مصر لمقابلة التزامات حقوق حملة الوثائق مع فصل ما يخص تأمينات الممتلكات والمسئوليات عما يخص تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال وحظر الحجز على هذه الأموال قبل الرجوع على أموال الشركة الأخرى.

رفع هامش اليسر المالي:

- تم رفع هامش اليسر المالي لعمليات تأمين الممتلكات والمسئوليات من ١٠% إلى ٢٠% من صافي الأقساط أو ٢٥% من صافي التعويضات التحميلية عن السنة المالية المنقضية أيهما أكبر على ألا يزيد ما يخصم مقابل إعادة التأمين الصادر عند حساب هذه النسب على ٥٠% من إجمالي العمليات.

إستثمار المخصصات:

توظف شركات التأمين وإعادة التأمين الأموال الواجب تخصيصها طبقاً لحكم القانون للتأمينات العامة في أوجه الإستثمار التالية وبالنسب الموضحة قرين كل منها:

١- ٢٠% على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو شهادات مضمونة منها.

٢- ١٥% على الأكثر في سندات وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للسندات أو ١٠% من رأس مال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل.

٣- ٢٥% على الأكثر في أسهم أو وثائق صناديق الإستثمار وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في أسهم أو وثائق صناديق إستثمار صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم أو وثائق صناديق الإستثمار

أو ١٠% من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل.

٤- ألا يزيد مجموع قيمة الإستثمار فى السندات والأسهم ووثائق صناديق الإستثمار الصادرة عن جهة واحدة على ١٠% من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين.

٥- ١٠% على الأكثر فى تملك عقارات موجودة داخل البلاد مشهورة بالتسجيل أو بالقيود بمصلحة الشهر العقارى بشرط ألا تزيد قيمة أى عقار على ٥% من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ١٠% من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل.

٦- ٥٠% على الأكثر فى ودائع نقدية وشهادات إيداع بالعملة المحلية أو الأجنبية مودعة لدى أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى وبشرط ألا تزيد الإيداعات وشهادات الإيداع لدى أحد البنوك على ٢٠% من جملة الأموال المخصصة.

٧- ١٠% على الأكثر فى إستثمارات أخرى توافق عليها الهيئة ويجوز أن تتضمن هذه الإستثمارات نسبة من الحسابات الجارية لدى البنوك وفقا للضوابط التى تحددها الهيئة فى هذا الشأن.

هذا وتودع الأموال النقدية والأوراق المالية ووثائق صناديق الإستثمار التى تكون جزءا من الأموال المخصصة فى أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى وتقدم الشركة إلى الهيئة ما يثبت ذلك مع تعهد من المدير المسئول فيها بتخصيص القيمة للفروع المطلوب تخصيصها لها وعدم التصرف فى هذه القيمة إلا بعد موافقة الهيئة.

ويسرى حكم الفقرة السابقة على مستندات القروض التى ترخص بها الهيئة والمستندات المؤيدة لشراء العقارات الى لم يتم تسجيلها بعد لأسباب خارجة عن إرادة الشركة بعدم التصرف فى هذه العقارات أو فى أى حق من الحقوق العينية العقارية أو نقله أو تغييره أو زواله إلا بعد الحصول على ترخيص من الهيئة بذلك.

وعلى شركة التأمين أو إعادة التأمين أن تقدم شهادة من البنك المودعة به أموالها المخصصة بما يفيد تعهده بالآتى:

(أ) أن يقدم إلى الهيئة متى طلبت ذلك منه أية بيانات عن هذه الأموال.

(ب) ألا يسمح للشركة بسحب أى جزء من الأموال المشار إليها أو الإفراج عنها أو التصرف فيها أو تحميلها بأى رهن أو إستخدامها كضمان لأى قرض من أى نوع كان أو نقلها من الفروع المخصصة لها وذلك بغير موافقة كتابية من الهيئة.

(ج) أن تخطر الهيئة بدون تأخير عن كل تعديل يطرأ على تكوين الأموال المشار إليها.

(د) أن يقدم للهيئة فى نهاية كل سنة مالية بيانا معتمدا منه بما لديه من الأموال المشار إليها فى نهاية هذه السنة.

وعلى شركة التأمين أو إعادة التأمين أن تحصل على ترخيص من الهيئة إذا أرادت السحب أو الإفراج أو التصرف فى أى جزء من الأموال المخصصة المودعة لدى البنك.

وفى حالة الإفراج عن أية أموال مخصصة لحلول ميعاد إستحقاقها تلتزم الشركة بتخصيص أموال أخرى بما يساوى قيمة الأموال المفرج عنها فورا مع إخطار الهيئة بذلك.

وبالنسبة للقروض التى يتم تخصيصها فإنه يتعين على الشركة أن تخصص أموالا أخرى تعادل قيمة المسدد من هذه القروض فور سدادها مع إخطار الهيئة بذلك.

ضوابط الإستثمار:

وقد إهتمت التعديلات الأخيرة لقانون الإشراف والرقابة على التأمين بوضع ضوابط للإستثمار على النحو التالى:

- وضع ضوابط للإستثمار فى الأوراق المالية بما يضمن مشاركة سوق التأمين المصرى فى تنمية سوق الأوراق المالية بشرط عدم الإضرار بالمراكز المالية لشركات التأمين.

- حظر مساهمة شركة التأمين في رأس مال شركة تأمين أخرى
تزاول نفس نشاطها في مصر وإلزام شركات التأمين وإعادة التأمين
بمراجعة ضوابط محددة في الإقراض وفي المساهمات الأخرى وعدم تقديم
ضمانات للغير في غير إطار فروع التأمين المرخص لها بمزاولتها.

تقييم الأموال المخصصة:

يتم تقييم الأموال المخصصة وفقا للقواعد التالية:
(١) تقدر قيمة العقارات المخصصة على أساس القيمة الدفترية
بعد خصم البنود التالية:
- مجمع الإهلاك.
- رصيد حساب دائني العقارات المشراه.
- مخصص هبوط أسعار العقارات الذي يتم تكوينه في حالة
إنخفاض قيمتها السوقية عن القيمة الدفترية نتيجة ظروف خاصة بالمنطقة
المقامة فيها هذه العقارات أو لأية أسباب أخرى.

وفي حالة إرتفاع القيمة السوقية للعقارات عن قيمتها الدفترية لا
يجرى تعديل للقيمة الدفترية ومع ذلك يجوز للهيئة الموافقة على قيام
الشركة بإعادة التقييم للعقارات المخصصة إذا زادت القيمة السوقية للعقار
زيادة كبيرة على قيمتها الدفترية حسب تقييم خبيرين متخصصين توافق
عليهما الهيئة وعلالاً يتم ذلك قبل إنقضاء خمس سنوات من تاريخ البناء أو
الشراه أو التقييم السابق.
ويجوز للهيئة أن تتخذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من القيمة
الحقيقية للعقارات المخصصة وفي جميع الأحوال تتحمل الشركة بأتعاب
خبراء التقييم.

(٢) يتم تقييم قيمة القروض طبقا للعقود الخاصة بها والضمانات
المقدمة عنها بعد خصم ما أدى منها.

(٣) يتم تقييم الأوراق المالية على النحو التالي:
١- الأوراق المالية الحكومية أو الشهادات المضمونة منها
وتشمل:

(أ) صكوك وسندات حكومية.
يتم تقييمها بالقيمة السوقية أو التكلفة الدفترية أيهما أقل.
(ب) أدون على الخزنة العامة.
يتم تقييمها بالتكلفة الدفترية (ثمن الشراء).
(ج) شهادات الإستثمار.
شهادات الإستثمار المجموعة (أ) فى نهاية السنة المالية من كل عام
بالقيمة الإستردادية للأصل (أى القيمة الإسمية+ الفائدة المعلنة وفقا
للجداول الخاصة بالقيمة الإستردادية والواردة من البنك الأهلى المصرى
فى نهاية السنة المالية).
ويتم تقييم شهادات الإستثمار المجموعة (ب) ذات العائد الجارى
على أساس القيمة الأسمية لهذه الشهادات.

٢- السندات:
يتم تقييم السندات وفقا للقواعد التى تحددها الهيئة فى هذا الشأن.

٣- الأسهم:
يتم تقييم الأسهم وفقا للقواعد التى تحددها الهيئة فى هذا الشأن.
- لا تدرج قيمة أسهم ضمان العضوية فى مجالس إدارات
الشركات المساهمة ضمن الأوراق المالية المخصصة.

٤- الودائع:
تقدر قيمة الودائع النقدية وشهادات الإيداع، التى وردت بها
شهادات البنوك الدالة على التخصيص طبقا لهذه الشهادات فى تاريخ
إعداد الميزانية.

هذا وعلى شركة التأمين أو إعادة التأمين أن تقدم للهيئة فى
موعد غايته أربعة شهور من تاريخ إنتهاء السنة المالية بياننا مفصلا

يوضح قيمة إلتزاماتها عن عمليات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال وتأمينات الممتلكات والمسئوليات كل على حده وكذا بيانات تفصيلية بقيمة أموال الشركة المخصصة فى جمهورية مصر العربية لمقابلة هذه الإلتزامات مقدرة طبقا للموضح بعاليه وكذلك بيانات تفصيلية عن أموالها الحرة وذلك وفقا للملاحق التى يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة.

ويجب أن تكون جميع هذه البيانات موقعة من رئيس مجلس إدارة الشركة ومديرها المالى.

وفيما يتعلق بالبيانات الخاصة بعمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال فيجب أن يوقع عليها أيضا الخبير الإكتوارى للشركة.

وتخطر الهيئة بأية تعديلات تطرأ على هذه البيانات بعد العرض على الجمعية العامة وذلك خلال شهر من تاريخ إعتقاد الجمعية العامة لميزانية الشركة وحساباتها الختامية.

ضرورة كفاية المخصصات لمقابلة الإلتزامات والإحتفاظ بها فى مصر:

١- إذا تبين للهيئة أن الأموال المخصصة فى جمهورية مصر العربية غير كافية لمقابلة إلتزامات الشركة قبل حملة الوثائق والمستفيدين منها عن عمليات التأمين المبرمة والمنفذه فى جمهورية مصر العربية وجب على الشركة إستكمال هذا النقص فورا من الأموال الحرة المتاحة لديها.

وفى حالة عدم كفاية الأموال الحرة تمنح الشركة مهلة ستة أشهر من تاريخ الإخطار الذى ترسله الهيئة إلى الشركة فإذا تكرر فى نهاية السنة المالية التالية عدم كفاية الأموال المخصصة لمقابلة إلتزامات الشركة يعرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة لإتخاذ ما يلزم من قرارات فى هذا الشأن.

٢- على المنشآت المرخص لها بمزاولة عمليات التأمينات وإعادة التأمين إخطار الهيئة ببيانات الأوراق المالية والقروض والودائع.

٣- يجب أن تزيد قيمة أصول شركة التأمين أو إعادة التأمين على مجموع إلتزاماتها عن عمليات تأمين الممتلكات والمسئوليات في أي وقت بنسبة ٢٠% من صافي الأقساط أو ٢٥% من صافي التعويضات التحميلية عن السنة المالية المنقضية أيهما أكبر على ألا يزيد ما يخصم مقابل إعادة التأمين الصادر عند حساب هذه النسب على ٥٠% من إجمالي العمليات.

وفي جميع الأحوال يجب ألا تقل الزيادة المطلوبة في قيمة الأصول على الإلتزامات المشار إليها عن رأس المال المدفوع المنصوص عليه في القانون.

ويصدر مجلس إدارة الهيئة قرار بأسس تحديد عناصر أصول والإلتزامات شركات التأمين وإعادة التأمين لحساب النسب المشار إليها في هذه المادة.

وإذا لم يكتمل للشركة الزيادة في قيمة الأصول عن الإلتزامات طبقاً لحكم القانون يجنب من الأرباح القابلة للتوزيع وفقاً للخطة التي تضعها الشركة وفي ضوء المبررات التي تبديها وتعتمدها الهيئة ما يكفي لإستكمال النقص أو تطالب الشركة بزيادة رأس المال.

طرق حساب المخصصات الفنية فى التأمينات العامة

- يمكن تقسيم المخصصات الفنية فى التأمينات العامة إلى:
- ١- مخصص الأخطار السارية.
 - ٢- مخصص التعويضات تحت التسوية.
 - ٣- مخصص التقلبات فى معدلات الخسارة.

أولاً: مخصص الأخطار السارية:

يعرف المخصص بأنه جزء من أقساط التأمين المصدرة خلال السنة المالية جزء آخر من سنة مالية تالية لمواجهة الأخطار السارية لوثائق التأمين فى ذلك الجزء من السنة التالية.

وتصدر عقود التأمين فى العادة لمدة سنة ولما كانت عملية التعاقد مستمرة على مدار أيام السنة فإن منها ما يصدر فى الشهر الأول أو الثانى أو العاشر وتخص سنة مالية من تاريخ إصدارها ولهذا فإن جزءاً من السنة المالية يقع فى السنة التى أصدرت فيها الوثيقة وجزءاً آخر يقع فى سنة مالية تالية ذلك الجزء الذى يخص سنة مالية مقبلة يجنب له مخصص من الأقساط المسددة خلال السنة السابقة وذلك لمواجهة الأخطار التى تتعرض لها الوثائق فيما بعد ويطلق عليه مخصص الأخطار السارية.

ووفقاً لقانون الإشراف والرقابة يتم احتساب مخصص الأخطار السارية سنوياً على أساس نسبة ثابتة من جملة الأقساط المستحقة للشركة على حملة الوثائق عن السنة المالية المنقضية:

١- ٢٥% من عمليات التأمين من أخطار النقل البحرى والجوى.

- ٢- ٤٧% من عمليات التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات.
- ٣- ٤٠% عن باقى عمليات التأمين.
- ٤- ١٠٠% من رصيد أقساط وثائق التأمين طويلة الأجل الخاص بالسنوات التالية للسنة المالية المنقضية وذلك عن جميع عمليات التأمين المذكورة، بعد خصم ما يخص تلك السنوات من عمولة الإنتاج المسددة سنة الإصدار.

علما بأن هذه النسب تحسب من صافى الأقساط (الأقساط المباشرة + أقساط إعادة التأمين الوارد - أقساط إعادة التأمين الصادر) وهى تمثل الحد الأدنى المفروض حجزه وذلك حسب النموذج الوارد باللائحة التنفيذية لقانون ١٠ لسنة ١٩٨١ ملحق رقم ٧ أ.

ملحق رقم ٧ أ
التزامات الشركة عن عمليات التأمينات العامة طبقا للقانون
عن السنة المالية المنتهية فى / / ٢٠٠٠
(أ) مخصص الأخطار السارية

مخصص الأخطار السارية	الصافى			إعادة التأمين الصادر محليا (٢)	اجمالى الأقساط (مباشر+وارد محلى) (١)	فرع التأمين
	عن الوثائق طويلة الأجل	عن الوثائق طويلة الأجل	جملة الصافى (٢-١)			
		٤٠%				١- الحريق
						٢- النقل
		٢٥%				أ- البحرى (بضائع)
		٢٥%				ب- الجوى
		٤٠%				ج- البرى والجوى
		٤٠%				٣- اجسام السفن
		٤٠%				٤- اجسام الطائرات
		٤٠%				٥- الحوادث والمسئوليات
		٤٠%				أ- الحوادث
		٤٠%				ب- التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية للمهندسين
		٤٧%				٦- السيارات
		٤٠%				أ- الإجبارى
		٤٠%				ب- التكميلى
		٤٠%				٧- التأمينات الأخرى

أنواع عقود التأمينات العامة: حسب المدى الزمني

١- عقود سنوية:

وتسدد الأقساط في العقود السنوية كل سنة وتسمى أقساط سنوية أو تسدد على فترات أقل من سنة إما كل نصف سنة وتسمى أقساط نصف سنوية وإما كل ربع سنة وتسمى أقساط ربع سنوية وقد تسدد بصفة شهرية وتسمى أقساط شهرية وقد تسدد أول كل شهر أو آخر كل شهر أو منتصف كل شهر.

طرق حساب المخصص للأقساط السنوية:

١- الطريقة الفردية (إحتساب الأيام الفعلية لكل وثيقة على حدة)

وتسمى الطريقة الدقيقة وهي من أدق طرق حساب المخصص ولكنها تحتاج إلى جهد ووقت كبيرين وهي لا تصلح إلا للشركات الصغيرة والتي لديها عدد محدود من الوثائق.

مثال ١:

إحسب المخصص الخاص بوثيقة تأمين قسطها الصافي ١٠٠٠ جنيه يبدأ سريانها في ٢٠٠١/٤/١ وتنتهي في ٢٠٠٢/٣/٣١ علما بأن السنة المالية تنتهي في ١٢/٣١.

الحل:

الوثيقة مدتها سنة تبدأ في ٢٠٠١/٤/١ وتنتهي في ٢٠٠٢/٣/٣١ والمدة التي تخص السنة المالية المقبلة هي ثلاثة شهور يناير وفبراير ومارس ويعمل لها مخصص.

المخصص = القسط الصافي × $\frac{\text{المدة من السنة المالية المقبلة}}{\text{مدة الوثيقة}}$

$$= 1000 \times \frac{3}{12} = 250 \text{ جنيه}$$

مثال ٢:

إحسب المخصص الخاص بوثيقة تأمين قسطها التجارى ٨٠٠٠ جنيهه والمصروفات ٢٠% من القسط التجارى إذا كانت الوثيقة سارية من ٢٠٠٠/١٠/١ ولمدة سنة.

الحل:

$$\begin{aligned} \text{القسط التجارى} &= \text{القسط الصافى} + \text{المصروفات} \\ \text{ط} &= \text{ط} + \text{ط}٠,٢٠ \\ \text{ط} &= \text{ط}٠,٨٠ \\ \therefore \text{ط} &= \frac{٨٠}{١٠٠} \times ٨٠٠٠ = ٦٤٠٠ \text{ جنيهه} \end{aligned}$$

$$\text{القسط الصافى} = ٦٤٠٠ \text{ جنيهه}$$

$$\begin{aligned} &= \text{المدة التى تخص السنة المالية المقبلة} \\ &= ١٢ \text{ شهر} - \text{المدة من السنة المالية الحالية} \\ &= ١٢ - ٣ = ٩ \text{ شهور} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{المخصص} &= \frac{\text{القسط الصافى} \times \text{المدة الخاصة بالسنة المقبلة}}{\text{مدة الوثيقة}} \\ &= \frac{٦٤٠٠ \times ٩}{١٢} = ٤٨٠٠ \text{ جنيهه} \end{aligned}$$

مثال ٣:

أصدرت وثيقة فى ٢٠٠١/٦/١ لمدة سنة وكان قسطها التجارى ٢٠٠٠ جنيهه والمصروفات ٢٥% من القسط الصافى - إحسب المخصص المحجوز لسنة ٢٠٠٢.

الحل:

$$\begin{aligned} \text{القسط التجاري} &= \text{القسط الصافي} + \text{المصروفات} \\ 2000 &= \text{ط} + 0,25\text{ط} \\ 2000 &= 1,25\text{ط} \end{aligned}$$

$$\therefore \text{القسط الصافي} = \frac{2000}{1,25} = 1600 \text{ جنيه}$$

$$\begin{aligned} \text{المخصص} &= \text{ط} \times \frac{\text{المدة من السنة المقبلة}}{\text{مدة الوثيقة}} \\ &= 1600 \times \frac{5}{12} = 666,667 \text{ جنيه} \end{aligned}$$

وهذه الطريقة تحتاج لجهد ووقت كبيرين لهذا يتم اللجوء إلى طرق تقريبية.

٢- الطريقة الثانية: الطريقة التقريبية (أو المتوسطة)

وتفترض أن جميع الوثائق موزعة بطريقة منتظمة من حيث العدد والقيمة على مدار السنة وأن الأقساط تدفع مقدما عند التعاقد.

ولهذا يفترض أن جميع الوثائق قد عقدت في منتصف السنة وأن نصف الأقساط تخص السنة الحالية ونصفها الآخر يخص السنة المقبلة. ويحجز ٥٠% من الأقساط في مخصص الأقساط السارية.

$$\text{وبذلك يكون مخصص الأقساط} = \frac{\text{الأقساط الصافية}}{100} \times 50$$

وعلى الرغم من أن هذه الطريقة من أسهل طرق حساب المخصص إلا أن من عيوبها أنها غير دقيقة وقد تعطي نتائج مضللة إذا تركزت الأقساط في فترة معينة من السنة دون غيرها من فترات وشهور السنة أو كانت غير منتظمة من حيث القيمة فنجد أن وثيقة بمبلغ كبير في فترة معينة ووثائق بمبالغ ضئيلة في فترات أخرى ولهذا فإن إفتراض أن الأقساط منتظمة من حيث العدد ومن حيث القيمة أمر مخالف لكل ظروف الواقع الفعلى.

مثال ١:

إحسب المخصص الخاص بوثائق تأمين مدتها سنة ومجموع أقساطها التجارية بلغت ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه والمصروفات ١٠% من الأقساط التجارية.

الحل:

$$\begin{aligned} \text{ط} &= \text{ط} + ٠,١٠ \text{ط} \\ \text{ط} &= ٠,٩٠ \text{ط} \end{aligned}$$

$$\therefore \text{الأقساط الصافية} = \frac{\text{الأقساط التجارية} \times ٩٠}{١٠٠}$$

$$= \frac{٩٠}{١٠٠} \times ٨٠٠٠٠٠٠ = ٧٢٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\begin{aligned} \text{المخصص} &= \frac{\text{الأقساط الصافية} \times ٥٠}{١٠٠} \\ &= \frac{٥٠}{١٠٠} \times ٧٢٠٠٠٠٠ = ٣٦٠٠٠٠٠ \text{ جنيه} \end{aligned}$$

مثال ٢:

إحسب المخصص المحجوز لسنة ٢٠٠٢ إذا كانت الوثائق الصادرة في سنة ٢٠٠١ بلغت أقساطها الصافية ١٠٠٠٠٠٠ جنيه.

الحل:

$$\text{المخصص} = 100000 \times 50 = 50000 \text{ جنيه}$$

٣- الطريقة الإثنى عشرية:

وتقسم السنة إلى إثني عشر شهرا كما تقسم الوثائق الصادرة خلال السنة إلى إثني عشر مجموعة يخص كل منها شهر من شهور السنة ويعمل لكل مجموعة مخصص الأخطار السارية بإحدى الطرق الآتية:

أ - بافتراض أن جميع الوثائق أصدرت في أول كل شهر من شهور السنة على هذا الأساس فإن وثائق شهر يناير يفترض أنها أصدرت أول يوم في شهر يناير وتستمر لمدة سنة حتى ١٢/٣١ من نفس السنة ولهذا فإن أقساط شهر يناير لا يعمل لها أي مخصص ذلك أنها لا تغطي أي فترة زمنية من سنة مقبلة ولكن أقساط شهر فبراير يفترض أنها أصدرت في أول شهر فبراير وهي سارية لمدة سنة تنتهي في ١/٣١ من السنة المقبلة ولهذا يعمل لها مخصص الأخطار السارية لمدة شهر وأقساط شهر مارس يفترض أنها أصدرت أول شهر مارس وهي سارية لمدة سنة تنتهي في ٢/٢٨ من السنة المقبلة ويعمل لها مخصص لمدة شهرين وهكذا

$$\begin{aligned} \text{المخصص} &= \text{أقساط شهر يناير} \times \frac{1}{12} + \text{أقساط شهر فبراير} \times \frac{1}{12} \\ &+ \text{أقساط شهر مارس} \times \frac{2}{12} + \text{أقساط شهر إبريل} \times \frac{3}{12} \\ &+ \text{أقساط شهر مايو} \times \frac{4}{12} + \dots + \text{أقساط شهر ديسمبر} \times \frac{11}{12} \end{aligned}$$

مثال ١:

إحسب المخصص المحجوز للعام القادم بإفترض أن الأقساط السابقة تجارية وأن المصروفات ٢٠% من القسط التجاري وأن الأقساط تسدد أول كل شهر:

يناير - ٣٠٠٠٠ - فبراير - ٣٦٠٠٠ - مارس - ٢٤٠٠٠
 إبريل - ٦٦٠٠٠ - مايو - ٤٢٠٠٠ - يونيو - ١٨٠٠٠ - يوليو - ٦٠٠٠٠
 أغسطس - ٦٣٠٠٠ - سبتمبر - ٣٣٠٠٠ - أكتوبر - ٣٠٠٠٠
 نوفمبر - ٦٦٠٠٠ - ديسمبر - ٤٨٠٠٠.

الحل:

$$\frac{\text{القسط الصافي}}{100} = \frac{\text{القسط التجاري}}{80} \times 100$$

الشهر	ط	ط	المخصص
يناير		$12/0 \times 24000 = 100/80 \times 30000$	صفر
فبراير		$12/1 \times 28800 = 100/80 \times 36000$	٢٤٠٠
مارس		$12/2 \times 19200 = 100/80 \times 24000$	٣٢٠٠
أبريل		$12/3 \times 52800 = 100/80 \times 66000$	١٣٢٠٠
مايو		$12/4 \times 33600 = 100/80 \times 42000$	١١٢٠٠
يونيه		$12/5 \times 14400 = 100/80 \times 18000$	٦٠٠٠
يوليه		$12/6 \times 48000 = 100/80 \times 60000$	٢٤٠٠٠
أغسطس		$12/7 \times 50400 = 100/80 \times 63000$	٢٩٤٠٠
سبتمبر		$12/8 \times 26400 = 100/80 \times 33000$	١٧٦٠٠
أكتوبر		$12/9 \times 24000 = 100/80 \times 30000$	١٨٠٠٠
نوفمبر		$12/10 \times 52800 = 100/80 \times 66000$	٤٤٠٠٠
ديسمبر		$12/11 \times 38400 = 100/80 \times 48000$	٣٥٢٠٠
		المخصص	٢٠٤٢٠٠ جنية

وتظهر المخصص بأقل من حقيقته

مثال ٢:
 إحسب المخصص فى المثال السابق بإفتراض أن المصروفات
 ٢٠% من القسط الصافى

المخصص	ط	ط	الشهر
صفر	$١٢/٠ \times ٢٥٠٠٠ = ١٢٠/٨٠ \times ٣٠٠٠٠$		يناير
٢٥٠٠,٠٠	$١٢/١ \times ٣٠٠٠٠ = ١٢٠/٨٠ \times ٣٦٠٠٠$		فبراير
٣٣٣٣,٣٣	$١٢/٢ \times ٢٠٠٠٠ = ١٢٠/٨٠ \times ٢٤٠٠٠$		مارس
١٣٧٥٠,٠٠	$١٢/٣ \times ٥٥٠٠٠ = ١٢٠/٨٠ \times ٦٦٠٠٠$		ابريل
١١٦٦٦,٦٧	$١٢/٤ \times ٣٥٠٠٠ = ١٢٠/٨٠ \times ٤٢٠٠٠$		مايو
٦٢٥٠,٠٠	$١٢/٥ \times ١٥٠٠٠ = ١٢٠/٨٠ \times ١٨٠٠٠$		يونيه
٢٥٠٠٠,٠٠	$١٢/٦ \times ٥٠٠٠٠ = ١٢٠/٨٠ \times ٦٠٠٠٠$		يوليه
٣٠٦٢٥,٠٠	$١٢/٧ \times ٥٢٥٠٠ = ١٢٠/٨٠ \times ٦٣٠٠٠$		أغسطس
١٨٣٣٣,٣٣	$١٢/٨ \times ٢٧٥٠٠ = ١٢٠/٨٠ \times ٣٣٠٠٠$		سبتمبر
١٨٧٥٠,٠٠	$١٢/٩ \times ٢٥٠٠٠ = ١٢٠/٨٠ \times ٣٠٠٠٠$		أكتوبر
٤٥٨٣٣,٣٣	$١٢/١٠ \times ٥٥٠٠٠ = ١٢٠/٨٠ \times ٦٦٠٠٠$		نوفمبر
٣٦٦٦٦,٦٧	$١٢/١١ \times ٤٠٠٠٠ = ١٢٠/٨٠ \times ٤٨٠٠٠$		ديسمبر
٢١٢٧٠٨,٣٣	المخصص		

وهى تظهر المخصص بأقل من حقيقته

ب- بإفتراض أن جميع الوثائق تسدد آخر كل يوم فى كل شهر
 وهذا يعنى أن أقساط شهر يناير تسدد آخر شهر يناير وتنتهى
 آخر شهر يناير من السنة المقبلة وبهذا فإن مخصص شهر يناير هو
 عبارة عن الأقساط الصافية لشهر يناير $١٢/١ \times$
 ومخصص شهر فبراير = أقساط شهر فبراير $١٢/٢ \times$
 ومخصص شهر مارس = أقساط شهر مارس $١٢/٣ \times$

ومخصص شهر ديسمبر = أقساط شهر ديسمبر $\times 12/12$

مثال ٣ :

إحسب المخصص المحجوز للعام القادم بإفتراض أن الأقساط فى المثال ١ تجارية والمصروفات ٢٠% من القسط التجارى والأقساط تسدد آخر كل شهر من شهور السنة.

المخصص	ط	ط	الشهر
٢٠٠٠	$12/1 \times 24000 = 100/80 \times 30000$		يناير
٤٨٠٠	$12/2 \times 28800 = 100/80 \times 36000$		فبراير
٤٨٠٠	$12/3 \times 19200 = 100/80 \times 24000$		مارس
١٧٦٠٠	$12/4 \times 52800 = 100/80 \times 66000$		ابريل
١٤٠٠٠	$12/5 \times 33600 = 100/80 \times 42000$		مايو
٧٢٠٠	$12/6 \times 14400 = 100/80 \times 18000$		يونيه
٢٨٠٠٠	$12/7 \times 48000 = 100/80 \times 60000$		يوليه
٣٣٦٠٠	$12/8 \times 50400 = 100/80 \times 63000$		أغسطس
١٩٨٠٠	$12/9 \times 26400 = 100/80 \times 33000$		سبتمبر
٢٠٠٠٠	$12/10 \times 24000 = 100/80 \times 30000$		أكتوبر
٤٨٤٠٠	$12/11 \times 52800 = 100/80 \times 66000$		نوفمبر
٣٨٤٠٠	$12/12 \times 38400 = 100/80 \times 48000$		ديسمبر
٢٣٨٦٠٠	المخصص		

وهذه الطريقة تظهر المخصص بأكثر من حقيقته

مثال ٤ :

إحسب المخصص المحجوز للعام القادم إذا كانت الأقساط فى مثال ٣ تجارية والأقساط تسدد آخر كل شهر والمصروفات ٢٠% من القسط الصافى

المخصص	ط	ط	الشهر
٢٠٨٣,٣٣	$١٢/١ \times ٢٥٠٠٠ = ١٢٠/١٠٠ \times ٣٠٠٠٠$		يناير
٥٠٠٠,٠٠	$١٢/٢ \times ٣٠٠٠٠ = ١٢٠/١٠٠ \times ٣٦٠٠٠$		فبراير
٥٠٠٠,٠٠	$١٢/٣ \times ٢٠٠٠٠ = ١٢٠/١٠٠ \times ٢٤٠٠٠$		مارس
١٨٣٣٣,٣٣	$١٢/٤ \times ٥٥٠٠٠ = ١٢٠/١٠٠ \times ٦٦٠٠٠$		أبريل
١٤٥٠٣,٣٣	$١٢/٥ \times ٣٥٠٠٠ = ١٢٠/١٠٠ \times ٤٢٠٠٠$		مايو
٧٥٠٠,٠٠	$١٢/٦ \times ١٥٠٠٠ = ١٢٠/١٠٠ \times ١٨٠٠٠$		يونيه
٢٩١٦٦,٦٧	$١٢/٧ \times ٥٠٠٠٠ = ١٢٠/١٠٠ \times ٦٠٠٠٠$		يوليه
٣٥٠٠٠,٠٠	$١٢/٨ \times ٢٥٠٠٠ = ١٢٠/١٠٠ \times ٦٣٠٠٠$		أغسطس
٢٠٦٢٥,٠٠	$١٢/٩ \times ٢٧٥٠٠ = ١٢٠/١٠٠ \times ٣٣٠٠٠$		سبتمبر
٢٠٨٣٣,٣٣	$١٢/١٠ \times ٢٥٠٠٠ = ١٢٠/١٠٠ \times ٣٠٠٠٠$		أكتوبر
٥٠٤١٦,٦٧	$١٢/١١ \times ٥٥٠٠٠ = ١٢٠/١٠٠ \times ٦٦٠٠٠$		نوفمبر
٤٠٠٠٠,٠٠	$١٢/١٢ \times ٤٠٠٠٠ = ١٢٠/١٠٠ \times ٤٨٠٠٠$		ديسمبر
٢٦٨١٢٨,٦٦	المخصص		

وهذه الطريقة تظهر المخصص بأكثر من حقيقته

٤- الطريقة الأربعة والعشرينية: (متوسط الأقساط الشهرية)

وتفترض هذه الطريقة أن الأقساط لا تسدد أول كل شهر ولا تسدد آخر كل شهر وإنما تسدد منتصف كل شهر وبهذا.

فإن أقساط شهر يناير تسدد منتصف شهر يناير ولمدة سنة وتنتهي في منتصف شهر يناير من السنة المقبلة ولهذا يحسب مخصص لشهر يناير.

$$\text{مخصص شهر يناير} = \text{الأقساط الصافية في شهر يناير} \times ١٢/٠,٥$$

$$\text{أي أن مخصص شهر يناير} = \text{أقساط شهر يناير} \times ٢٤/١$$

مخصص شهر فبراير = أقساط شهر فبراير $\times 24/3$
 مخصص شهر مارس = أقساط شهر مارس $\times 24/5$
 ∴ مخصص شهر ديسمبر = أقساط شهر ديسمبر $\times 24/23$

مثال:

الآتى الأقساط التجارية عن شهور سنة ٢٠٠٠ علما بأن المصروفات هي ٢٠% من الأقساط التجارية والأقساط تسدد منتصف كل شهر فما هو المخصص المحجوز لعام ٢٠٠١ حسب الطريقة الأربعة والعشرينية.

يناير ٣٠٠٠٠ - فبراير ٣٢٠٠٠ - مارس ٣١٠٠٠ - إبريل ٢٩٠٠٠ -
 مايو ٣٠٠٠٠ - يونيو ٣٣٠٠٠ - يولييه ٣٦٠٠٠ - أغسطس ٣٨٠٠٠ -
 سبتمبر ٣٧٠٠٠ - أكتوبر ٣٥٠٠٠ - نوفمبر ٢٨٠٠٠ - ديسمبر ٣٤٠٠٠

الحل:

المخصص	ط	ط	الشهر
١٠٠٠,٠٠	$24/1 \times 24000 = 100/80 \times 30000$		يناير
٣٢٠٠,٠٠	$24/3 \times 25600 = 100/80 \times 32000$		فبراير
٥١٦٦,٦٥	$24/5 \times 24800 = 100/80 \times 31000$		مارس
٦٧٦٦,٦٦	$24/7 \times 23200 = 100/80 \times 29000$		ابريل
٩٠٠٠,٠٠	$24/9 \times 24000 = 100/80 \times 30000$		مايو
١٢١٠٠,٠٠	$24/11 \times 26400 = 100/80 \times 33000$		يونيه
١٥٦٠٠,٠٠	$24/13 \times 28800 = 100/80 \times 36000$		يولييه
١٩٠٠٠,٠٠	$24/15 \times 30400 = 100/80 \times 38000$		أغسطس
٢٠٩٦٦,٦٦	$24/17 \times 29600 = 100/80 \times 37000$		سبتمبر
٢٢١٦٦,٦٦	$24/19 \times 28000 = 100/80 \times 35000$		أكتوبر
١٩٦٠٠,٠٠	$24/21 \times 22400 = 100/80 \times 28000$		نوفمبر
٢٦٠٦٦,٦٦	$24/23 \times 27200 = 100/80 \times 34000$		ديسمبر
١٦٠٦٣٣,٢٩	المخصص		

٥- طريقة متوسط الأقساط الربع سنوية (الطريقة الثمانية)

وتقضى هذه الطريقة بتقسيم السنة إلى أربعة أجزاء كل جزء يمثل ربع سنة وبفرض أن الوثائق التي أصدرت في الربع الأول من السنة قد أصدرت في منتصف الربع الأول أي منتصف شهر فبراير وبهذا فإنها لأن مدتها سنة فإنها تنتهي في منتصف شهر فبراير من السنة المالية المقبلة وبهذا فإن أقساط الربع الأول من السنة يعمل لها مخصص لمدة شهر ونصف تخص السنة المقبلة.

∴ مخصص الربع الأول = الأقساط الصافية $12/1,5 \times$

$$= ط \times 8/1$$

والأقساط التي أصدرت في منتصف الربع الثاني من السنة تكون قد أصدرت في منتصف الشهر الخامس أي منتصف شهر مايو وتستمر لمدة سنة فتنتهي في منتصف شهر مايو من السنة المقبلة ويعمل للربع الثاني من السنة مخصص = الأقساط الصافية $12/4,5 \times ط$

وأقساط الربع الثالث أصدرت في منتصف شهر أغسطس وتنتهي منتصف شهر أغسطس من السنة التالية ويعمل لها مخصص = أقساط الربع الثالث $12/7,5 \times ط$

وأقساط الربع الرابع تكون قد أصدرت منتصف شهر نوفمبر وتنتهي منتصف شهر نوفمبر من السنة التالية ويعمل لها مخصص، مخصص الربع الرابع = أقساط الربع الرابع $12/10,5 \times ط$

وتجمع مخصصات الربع الأول والثاني والثالث والرابع ليكون المجموع هو مخصص الأقساط التي أصدرت خلال السنة.

مثال ١:

البيانات الآتية مستخرجة من دفاتر شركة الشرق للتأمين علما بأن الأقساط الآتية تجارية وقدرت تكاليف الإنتاج بنسبة ١٥% من الأقساط التجارية:

الربع الأول ٦٠٠٠٠ جنيه

الربع الثاني ٨٠٠٠٠ جنيه

الربع الثالث ١٠٠٠٠٠ جنيه

الربع الرابع ٦٦٠٠٠ جنية
 إحسب مخصص الأقساط السابقة بالطريقة الثمانية.
 الحل:

الربع	القسط التجاري	القسط الصافي	المخصص
الأول	$100/85 \times 60000$	$8/1 \times 51000$	٦٣٧,٥
الثاني	$100/85 \times 80000$	$8/3 \times 68000$	٢٥٥٠,٥
الثالث	$100/85 \times 100000$	$8/5 \times 85000$	٥٣١٢٥,٥
الرابع	$100/85 \times 66000$	$8/7 \times 56100$	٤٩٠٨٧,٥
	المخصص		١٠٥٤٠٠,٠

مثال ٢:

إحسب المخصصات الفنية باستخدام الطريقة الثمانية إذا كانت الأقساط الآتية تجارية وبلغت تكاليف الإنتاج ٢٠% من القسط الصافي:
 الربع الأول ١٢٠٠٠٠ جنية
 الربع الثاني ٣٦٠٠٠٠ جنية
 الربع الثالث ٢١٠٠٠٠ جنية
 الربع الرابع ٢٧٠٠٠٠ جنية

الحل:

الربع	القسط التجاري	القسط الصافي	المخصص
الأول	$120/100 \times 120000$	$8/1 \times 100000$	١٢٥٠٠
الثاني	$120/100 \times 360000$	$8/3 \times 300000$	١١٢٥٠٠
الثالث	$120/100 \times 210000$	$8/5 \times 175000$	١٠٣٧٥
الرابع	$120/100 \times 270000$	$8/7 \times 225000$	١٩٦٨٧٥
	المخصص		٤٣١٢٥٠

تمارين غير محلولة

التمرين الأول: إذا كانت الأقساط الآتية تجارية والمصروفات ٢٠% من الأقساط التجارية والأقساط تسدد بطريقة متوسط الأقساط الشهرية:

يناير ٦٠٠٠ - فبراير ٨٢٠٠ - مارس ٤٨٠٠ - إبريل ٣٠٠٠ -
مايو ٣٦٠٠ - يونيو ٥٤٠٠ - يوليو ٤٨٠٠ - أغسطس ٤٢٠٠ -
سبتمبر ٧٥٠٠ - أكتوبر ٨٠٠٠ - نوفمبر ٧٢٠٠ - ديسمبر ٦٦٠٠ .
والمطلوب حساب المخصص المحجوز للعام القادم.

التمرين الثاني: إذا كانت أقساط شهور سنة ١٩٩٠ تجارية ومبالغها كما يلي:

يناير فبراير مارس إبريل مايو يونيو يوليو أغسطس سبتمبر أكتوبر نوفمبر ديسمبر
٨٤٠٠٠ ١٠٨٠٠٠ ٣٦٠٠٠ ٢٤٠٠٠ ٩٦٠٠ ٧٢٠٠ ٦٦٠٠٠ ٤٢٠٠٠ ٣٦٠٠٠ ٣٣٠٠٠ ٢٧٠٠٠ ٣٠٠٠٠

إحسب المخصصات الفنية للأقساط السابقة بفرض أنها تسدد منتصف كل شهر وأن تكاليف الإنتاج ٢٠% من القسط التجاري.

التمرين الثالث: إحسب المخصصات الفنية في التمرين رقم (٢) علماً بأن تكاليف الإنتاج ٢٠% من القسط الصافي والأقساط تسدد منتصف كل شهر.

التمرين الرابع: إحسب المخصص المحجوز لسنة ١٩٩١ في التمرين (٢) إذا كانت الأقساط صافية.

التمرين الخامس: بلغت الأقساط التجارية السنوية خلال عام ١٩٩٩ كما يلي:

يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونيه
٣٦٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٨٠٠٠	٤٢٠٠٠	٢٤٠٠٠	٢٧٠٠٠

إحسب مخصص الأخطار السارية الواجب تكوينه بطريقة متوسط الأقساط الشهرية للسنة شهور السابقة فقط علماً بأن معدل تكاليف الإنتاج بلغت ٢٠% من القسط التجاري.

التمرين السادس: إذا علم أن الأقساط الآتية تجارية:
الربع الأول ٩٦٠٠٠ - الربع الثانى ٧٢٠٠٠ - الربع الثالث
٥٦٠٠٠ - الربع الرابع ٥٦٠٠٠
إحسب المخصص المحجوز للعام التالى بالطريقة الثمانية. علما
بأن مصروفات الإنتاج ٢٠% من القسط التجارى.

التمرين السابع: إذا كانت الأقساط التجارية الصادرة عام ١٩٩٧
كالآتى:

الربع الأول ١٢٠٠٠٠ جنيه
الربع الثانى ٢٤٠٠٠٠ جنيه
الربع الثالث ٤٨٠٠٠٠ جنيه
الربع الرابع ٣٦٠٠٠٠ جنيه
فالمطلوب:
أ - حساب المخصصات الفنية للأقساط السابقة بإستخدام الطريقة
الثمانية إذا بلغت تكاليف الإنتاج ٢٠% من القسط التجارى.
ب- حساب المخصصات الفنية للأقساط السابقة بالطريقة الثمانية
إذا بلغت تكاليف الإنتاج ٢٥% من القسط الصافى.

التمرين الثامن: إذا بلغت الأقساط التجارية لدى شركة مصر
للتأمين خلال عام ١٩٩٥ المبالغ الآتية:
الربع الأول ٨٠٠٠٠ جنيه
الربع الثانى ٦٤٠٠٠ جنيه
الربع الثالث ٤٨٠٠٠ جنيه
الربع الرابع ٩٦٠٠٠ جنيه
فإذا علمت أن المصروفات تمثل ٢٠% من القسط التجارى، إحسب
المخصص المحجوز لعام ١٩٩٦.
وإذا بلغت المصروفات ٢٥% من القسط الصافى، إحسب
المخصص المحجوز لعام ١٩٩٦.
وإذا كانت الأقساط السابقة صافية، إحسب المخصص المحجوز
لعام ١٩٩٦.

التمرين التاسع: إستخرجت البيانات الآتية من شركة مصر
للتأمين فكانت الأقساط التجارية عام ١٩٩٩ كما يلي:
الربع الأول ٥٠٠٠٠ جنيه الربع الثالث ٦٠٠٠٠ جنيه
الربع الثاني ٧٠٠٠٠ جنيه الربع الرابع ٤٠٠٠٠ جنيه
فإذا قدرت تكاليف الإنتاج بنسبة ٢٥% من القسط التجارى، إحسب
مخصص الأقساط بالطريقة الثمانية.

الفصل الثالث

إعادة التأمين

تمهيد:

المبحث الأول: مبررات ومفهوم إعادة التأمين

المبحث الثاني: المبادئ والقواعد التي تحكم

إعادة التأمين

المبحث الثالث: أحكام إعادة التأمين في مصر

تمهيد:

يعتبر التأمين صناعة عالمية ذلك انه يتعامل مع أخطار بطبيعتها عالمية ويقوم بتوزيع الخسائر الناشئة عن تحققها على مستوى المعرضين لها أى على مستوى العالم فيما يعرف بإعادة التأمين .

تبدأ شركات التأمين التجارى نشاطها بمباشرة مختلف العمليات التأمينية التى أنشئت من اجلها رغم اهمية توافر عددا كبيرا من الوحدات المتجانسة المعرضة للخطر حتى يمكن التعامل تأمينيا مع الخطر وفقا لقانون الأعداد الكبيرة.

وتمارس العديد من الصناديق الخاصة التى تنشئها الجماعات والشركات تأمينات الأشخاص لأعضائها او للعاملين بالشركات رغم ضالة عددهم كثيرا عن القدر اللازم فنيا للممارسة عمليات التأمين.

وتقبل هيئات التأمين الخاص والتجارى عمليات تأمينية ضخمة ذات مبالغ تتجاوز رأسمالها واحتياطياتها وقد تكون مركزة فى مكان واحد او منطقة جغرافية معينة رغم أهمية وجود قدر من التجانس بين مبالغ العمليات التأمينية المختلفة ورغم أهمية انتشار الوحدات المعرضة للخطر حتى يمكن القيام بالعمليات التأمينية على اساس علمى وفنى سليم.

كيف يتم ذلك كله، وما هى عمليات إعادة التأمين التى تمكن هيئات وصناديق التأمين الخاص والتجارى من ممارسة نشاطها على النحو الذى نلمسه عمليا والذى يمكنها من الوفاء بالتزاماتها دون ان تتحمل سوى جزء يسير من التعويضات او مبالغ التأمين، وما هى

المبادئ والقواعد التي تحكم عمليات إعادة التأمين المشار إليها. وما هي أحكام إعادة التأمين التي تلتزم بها الهيئات التأمينية في مصر وفقاً لقانون الإشراف والرقابة على التأمين.

أسئلة يهتم بالرد عليها هذا الفصل من خلال مبحثين نتعرف في أولهما على مبررات ومفهوم إعادة التأمين ونتناول في الثاني المبادئ والأحكام التي تحكم عمليات إعادة التأمين.

مبررات ومفهوم إعادة التأمين

كيف تتعامل هيئات التأمين الخاص والتجارى مع عدد محدود من الوحدات المعرضة للخطر وكيف تقبل عمليات تأمينية ذات مبالغ ضخمة قد تتجاوز رأسمالها وإحتياطياتها:

يتعامل التأمين مع الاخطار المحتملة مما يستلزم تقديرها كميا اى قياس احتمال تحققها فى المستقبل، واذا كان من الممكن لنا حساب احتمال تحقق بعض الاخطار بطريقة حسابية دقيقة فان اغلب الاخطار التى يهتم بها التأمين يصعب بل ويستحيل قياس احتمال تحققها بطريقة رياضية دقيقة ولا يوجد امانا من وسيلة سوى قياس هذا الاحتمال بطريقة تقريبية باستخدام الاحصاءات والمعلومات التى يتعين ان تتوافر لدينا عن الاخطار التى نريد التعامل معها، وبمعنى اخر فان خبرتنا الاحصائية عن الاخطار وتحققها فى الماضى تكون اساس تعاملنا معها فى المستقبل.

واذا كان اساس تعاملنا التأمينى مع اغلب الاخطار هو الاحصاءات والمعلومات المتعلقة بمدى تحقق هذه الاخطار على مدى مقعول من الزمن والتى تمكننا من قياس احتمال تحقق الخطر فى المستقبل بطريقة تقريبية، فانه يتعين ان تقترب هذه الطريقة من طريقة القياس الحسابى الدقيق وهو ما يتحقق اذا توافرت لدينا اعدادا كبيرة من الوحدات المعرضة للخطر المتجانسة والمنتشرة وهنا يقترب الاحتمال التجريبي التقريبي من الاحتمال الحسابى الرياضى بل ويتساوى معه اذا كان عدد الوحدات المعرضة للخطر والمتجانسة وغير المركزة عددا لا نهائيا وهو ما يسمى بقانون الاعداد الكبيرة.

وهكذا فإنه منذ البداية وتهتم مشروعات التأمين الخاص والتجاري بالتعامل مع عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر غير المركزة ومع الاخطار التي يتناسب حجمها ونوعها واحتمالات تحققها مع القدرة المالية والفنية لتلك المشروعات.

لذا كان التساؤل كيف اذن تقوم هيئات التأمين التجاري بمباشرة مختلف عمليات التأمين بمجرد انشائها وحيث تكون حصيلة محفظتها التأمينية محدودة، بل وكيف تنشأ صناديق خاصة لتأمينيات الاشخاص لعدد من الافراد الذين يجمعهم نشاط واحد او عمل واحد.

وكيف تقبل شركة تأمين التأمين على حياة شخص بمبلغ مليون جنية في حين ان متوسط مبالغ التأمين بالنسبة للاشخاص الآخرين المؤمنين لا يتجاوز ١% من هذا المبلغ.

وكيف تقبل هيئات التأمين تغطية اخطار الحروب والثورات والزلازل بأقساط إضافية وذلك رغم ان مثل هذه الاخطار تكون مركزة وتصيب عددا كبيرا من الافراد في حالة تحققها فهي اخطار مركزة.

وماذا لو طلب الى احدى هيئات التأمين القيام بالتأمين على سفن او بضائع او طائرات او مصانع ضخمة بمبالغ قد تزيد على رأسمالها بل واحتياطياتها .

ان شركات التأمين تسعى وتفخر بالتأمين على السفن التي تدار بالطاقة الذرية والطائرات العملاقة وناطحات السحاب بل والمعسكرات والمدن السكنية رغم ان الخطر هنا يكون مركزا في شئ واحد او مكان واحد وتعرض الشركة للافلاس اذا ما تحقق والتزمت بالتعويض كاملا.

ما العمل اذن وكيف تعمل هيئات التأمين الخاص والتجاري وهي تسعى الى التوسع في حجم عملياتها وزيادة محفظتها التأمينية وهو النشاط الذي انشئت من اجله.

ان لنا فى هذا الشأن ان نذهب بعيدا الى شركات المقاولات التى تتعاقد على انشاء الخزانات والسدود الضخمة وعلى تشييد الكبارى والاتفاق التى تمت لعدة كيلو مترات وناطحات السحاب الضخمة التى تغلو لعشرات الطوابق والمصانع الضخمة التى تقام على عشرات الافدنة والمدن السكنية وشق الطرق والقنوات بين الصخور والجبال الى غير ذلك من الاعمال التى تزيد قيمتها عشرات المرات عن رأسمالها والتى تستلزم آلات ومعدات بل وخبرات غير متوافرة لديها ولا يمكن ان تقوم بها شركات متخصصة ٠٠٠ ان شركات المقاولات تسعى وترحب وتفخر بقيامها بتلك العمليات التى تعتبر مسؤولة عن تنفيذها بالكامل امام الجهة المسندة لها ٠٠٠ انها تقوم بالاحتفاظ بجزء من العملية الضخمة وتسند الباقي الى مقاول او عدة مقاولين آخرين كمقاولين من الباطن يكونون مسئولين عن تنفيذ ما اسند اليهم من اعمال امام المقاول الاصلى، بل ان مقاول الباطن قد يتفق بدوره مع المقاول الاصلى على قيامه بالعمل المسند اليه اما بنفسه او من خلال مقاولين آخرين مع مسؤليته الكاملة عن التنفيذ فى الحالتين ٠٠ وهكذا نكون امام جهة مسندة للعملية ومقاول اصلى يلتزم بالتنفيذ بالكامل امام تلك الجهة وفى ذات الوقت يكون هناك مقاول او مقاولون من الباطن لهم الحق فى تنفيذ العمل المسند اليهم اما بانفسهم او من خلال الغير.

وهكذا وبذات الاسلوب نفهم كيف تسعى وترحب شركات التأمين بالتعاقد على علميات التأمين الضخمة وتكون مسؤولة عن الوفاء بمبالغها او تعويضاتها التى قد تزيد عن رأسمالها واحتياطياتها وذلك على اساس انها لا تحتفظ لنفسها من تلك العمليات الا بالقدر الذى يناسب قدراتها المالية ويتفق مع سياستها الفنية فى قبول الاخطار والتعامل معها، وفى ذات الوقت تتعاقد مع شركة او شركات تأمين اخرى بالمبلغ الفائض الزائد على قدرتها، فاذا ما تحقق الخطر التزمت امام المؤمن له الاصلى بالمبالغ والتعويضات المتفق عليها كاملة مع رجوعها على الشركة او الشركات الاخرى المتعاقد معها بنصيبها من تلك المبالغ والتعويضات وفقا للعقود المبرمة معها فلا تتحمل فعلا سوى جزء محدود من المبالغ او التعويضات التى تلتزم بأدائها.

ان شركات التأمين بهذه الوسيلة التي تسمى باعادة التأمين تقوم بتوزيع الخطر وتفثيته بين العديد من المؤمنين فيصبح منتشرا وغير مركزا وبالتالي يصبح قابلا للتأمين من الناحية الفنية ويتحقق التوازن المنشود في مبالغ عمليات التأمين التي تتحمل شركة التأمين مسئوليتها.

وفي هذا الاسلوب تسمى الشركة التي تعاقدت على العملية الاصلية بأكملها بالمؤمن المباشر او المكتتب الاصلى المتنازل أو معيد التأمين أو المضمون وتسمى الشركة (او الشركات) التي تم التنازل لها عن جزء من العقد الاصلى او التي تتحمل جزء من تعويضاته بشركة اعادة التأمين او بالشركة (او الشركات) المتنازل او الضامنة ويسمى القدر المتنازل عنه بالقدر الفائض او الزائد عن حد الاحتفاظ تسمى عملية التنازل ذاتها بعملية التأمين على التأمين او اعادة التأمين.

العمليات المحدود والضخمة وذات الخطورة مبررة إعادة التأمين وتخصص شركات لهذا الغرض:

رأينا فيما سبق كيف تهتم شركات التأمين بالتوسع في حجم عملياتها وقبول عمليات ضخمة ذات خطورة في الوقت الذي تحقق معه تناسقا بين مبالغ العمليات التي تحتفظ بها وذلك من خلال توزيع وتفثيت العمليات ذات المبالغ الخطرة والخطورة العالية فيما يسمى باعادة التأمين.

ومنذ المراحل الاولى للتأمين ويهتم المؤمنون بتحقيق نوعا من الاشتراك في التأمين ويقودنا ذلك الى استعادة نشأة واسلوب عمل جماعة اللويدز للتأمين التي اشرنا اليها في الفصل الأول عند تناولنا لنشاط التأمين، فقد تألفت في لندن في اواخر القرن السابع عشر جماعة من كبار الاثرياء ذوى السمعة الطيبة من المهتمين بالتأمين وعملياته، واتخذت لها المقهى الذي افتتحه في عام ١٦٨٨ ادوارد لويدز والذي كان يلتقى فيه المشتغلون بالاستيراد والتصدير والشئون

البحرية بوجه عام، وقد اتفق اعضاء هذه الجماعة على الآتى:

١- يقوم كل عضو بعمليات التأمين البحري (ذات المبالغ الضخمة والمركزة، وامتد الامر بعد ذلك الى كافة انواع التأمين عدا التأمين على الحياة) لحسابه الخاص وينشئ لهذا الغرض صندوقا تتمثل موارده فى اقساط عمليات التأمين التى يقوم بها وريع استثمارها، وتعتبر اموال هذه الصندوق وغيرها من اموال وممتلكات العضو ضامنة لوفائه بالتزاماته الناشئة عن عقود التأمين التى يبرمها.

٢- لا ينضم للجماعة، والتى سميت فيما بعد بجماعة اللويدز للتأمين، الا الاثرياء ذوى السمعة الطيبة فى مجال المعاملات وينشأ صندوق للجماعة يودع به كل عضو ضمانا ماليا يتناسب مع اقصى مبالغ يصدر بها وصائق تأمين بشرط الا يقل عن حد ادنى معين.

٣- حيث يقوم كل عضو بعمليات التأمين لحسابه الخاص فأن جماعة اللويدز ذاتها لا تقوم بأية عمليات تأمينية وانما تهتم بتنظيم العضوية وبصندوق الضمان وتشتترط على اعضائها موافقتها بتقارير مالية سنوية عن حساباتها معتمدة من مراجع خارجى وذلك للتأكد من قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المؤمن لهم.

٤- يجوز للاعضاء ان يكونوا من بينهم جماعات صغيرة يقوم بالتأمين نيابة عنها احد الاعضاء او يتخصص بعضها فى بعض انواع التأمين ويتخصص الآخر فى انواع اخرى.

٥- يقوم بالوساطة بين افراد الجماعة او بين ممثل الجماعة الصغيرة وبين المؤمن لهم سماسرة يتولون اعداد تفاصيل كل عملية تأمينية مطلوبة على قصاصة او بطاقة ورقية تمرر على الاعضاء فمن يرغب منهم فى القيام بجزء من العملية يحدد النسبة التى يقبل تحملها من مبلغ التأمين، وتستمر عملية التأمين على الاعضاء حتى يتم الاكتتاب بمبلغ التأمين الكلى.

وهكذا فمنذ المراحل الاولى للتأمين ويهتم المؤمنون بتوزيع الاخطار ذات المبالغ الضخمة والمركزة (كأخطار السفن والشحنات البحرية الكبيرة) بتفتيتها فيما بينهم حتى يمكنهم التعامل معها وقبول عمليات تأمينية ذات مبالغ ضخمة او ذات خطورة مع تمكنهم من الوفاء بمبالغها مما يحقق الهدف من التأمين بالنسبة للمؤمن لهم.

وقد انتشرت الجماعات التي تؤسس بالقواعد المعروفة باسم لويديز بأمريكا وبغيرها، وفي مختلف هذه الجماعات يكون كل عضو من اعضائها مسؤولا عن نصيب محدد من مجموع مبلغ وثيقة التأمين سواء كان هذا النصيب مبلغا او نسبة محددة من مبلغ الوثيقة.

هذا على المستوى الفردي للمؤمنين اما على مستوى شركات التأمين المساهمة فقد وجدت بدورها الحل المناسب الذى يكفل لها امكانية التعاقد على العمليات التأمينية النادرة او الضخمة او المركزة مع قدره على الوفاء بالتزاماتها كاملة تجاه المؤمن لهم وذلك بالاحتفاظ بجزء من تلك العمليات واعادة تأمين الجزء الفائض الزائد عن حد الاحتفاظ اى من خلال عمليات اعادة التأمين.

وهكذا ادت طبيعة التأمين وضخامة او تركيز او خطورة او محدودية العمليات التأمينية الى نشأة شركات ذات رءوس اموال ضخمة لتقدم النصح والمشورة لشركات التأمين المباشر باعتبارها شركات متخصصة فى اعادة التأمين ينحصر نشاطها فى هذا الشأن ولا تقوم بأية عمليات تأمين مباشر التأمين (١) فاذا كان المبلغ او الجزء المعاد تأمينه اكبر من القدرة المالية لشركة اعادة التأمين ومركزا فى مكان واحد فانها قد تقبل جزء منه وقد تقبله بأكمله وتحتفظ بجزء منه ثم تقوم باعادة التأمين على الباقي ونكون بذلك امام مؤمن مباشر معيد للتأمين وشركة لاعادة التأمين تقبل القدر المعاد تأمينه بأكمله ثم تقوم بدور معيد التأمين بالنسبة للجزء الزائد عن حد احتفاظها من المبلغ المعاد

(١) قد تقوم شركة التأمين بالتأمين المباشر وباعادة التأمين معا.

تأمينه، وبمعنى آخر فاننا نكون امام عملية اعادة تأمين وعملية اعادة لاعادة التأمين او تأمين على اعادة التأمين.

وهكذا فاذا قبلت احدى شركات التأمين المباشر التأمين من خطر الحريق على احد المصانع الضخمة بمبلغ ١٠٠٠ ٠٠٠ جنيه في الوقت الذي لا يحتفظ فيه فرع تأمين الحريق بالشركة بما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ جنيه فان الشركة تقوم باعادة تأمين ٩٠٠ ٠٠٠ جنيه لدى شركة اعادة تأمين او اكثر فاذا قبلت شركة واحدة لاعادة التأمين كل القدر المعاد تأمينه واحتفظت بجزء منه وليكن ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه فانها تعيد تأمين الباقي لدى شركة او شركات اعادة تأمين اخرى، ومن الواضح ان هناك عملية اعادة تأمين بين شركة التأمين المباشر وشركة اعادة التأمين الاولى كما ان هناك عملية او عمليات اعادة لاعادة التأمين او تأمين على اعادة التأمين بين شركة اعادة التأمين الاولى وشركة او شركات اعادة التأمين الاخرى وتخضع العملية او العمليات الاخيرة لذات المبادئ التي تخضع لها عملية اعادة التأمين.

هذا ونظرا للاهمية المتزايدة لعمليات اعادة التأمين ليس فقط بالنسبة لكل من المؤمن له والمؤمن المباشر بل وايضا على المستوى القومي، فقد انشئت في مصر في عام ١٩٥٧ شركة متخصصة لاعادة التأمين هي الشركة المصرية لاعادة التأمين، وجاءت المادة التاسعة من قانون شركات التأمين المصري والصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٥ لتنص على وجوب قيام شركات التأمين باعادة التأمين على جزء من عمليات التأمين المباشر التي تقعدها في مصر لدى الشركة المصرية لاعادة التأمين وفقا للنسب التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الاقتصاد بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للتأمين.

عمليات إعادة التأمين عملية فنية لا علاقة للمؤمن له الأصلي بها:

رأينا فيما سبق ان عملية اعادة التأمين أملتھا اعتبارات فنية تتعلق بتطبيق قانون الاعداد الكبيرة وما يستلزمه ذلك من توافر عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر والمتجانسة والمنتشرة، وبالتالي فليست هناك اية علاقة بين المؤمن له وشركة اعادة التأمين فحقوق المؤمن له الاصلی والتزاماته تنشأ عن عقد التأمين اما العلاقة بين المؤمن المباشر (الاصلی) وهيئة اعادة اعادة التأمين فيحكمها عقد اعادة التأمين.

وهكذا فان المؤمن الاصلی يلتزم بأداء مبلغ التأمين او بتعويض كافة الاضرار وبالكامل وفقا لشروط عقد التأمين وحتى لو لم يقتضى من الشركة او الشركات المعاد التأمين لديها نصيبها فى مبلغ التأمين او التعويضات، وفى هذا تختلف عمليات اعادة التأمين عن عمليات الاشتراك فى التأمين حيث تشترك اكثر من مؤمن فى العملية التأمينية الواحدة ويكون مسئول عن نصيبه ونصيبه فقط امام المؤمن له الذى يتعين عليه الرجوع على اكثر من مؤمن وكل بما يخصه من مبلغ التأمين او من التعويضات، ولنا ان نراجع فى هذا الشأن نظام جماعة اللويدز.

الطبيعة الدولية لعمليات إعادة التأمين:

يتبين لنا مما سبق ان لكل شركة تأمين مباشر حدود للاحتفاظ وتعيد التأمين لما يزيد عنها، ووفقا لقانون الاشراف والرقابه على التأمين المصرى ولانحته التنفيذية فان عمليات اعادة التأمين توزع بين الشركة المصرية لاعادة التأمين (بالقدر الموضح باللائحة التنفيذية المشار اليها) وبين شركات اعادة التأمين الاجنبية.

ولا شك ان طبيعة عمليات التأمين وجوانبها الفنية لا تقتضى تركيز عمليات اعادة التأمين لدى الشركات المصرية فقط فشرركات اعادة التأمين ذاتها تمارس نشاطها على اساس دولى اذ تهتم بتوزيع العمليات المعاد تأمينها لديها فيما بينها حتى تكون لدى كل منها عمليات اعادة تأمين منتشرة فى جميع انحاء العالم فمهما كان احتمال الربح فى بعض البلاد او المناطق فقد اسفرت وبالتالي فحيث تتحقق خسائر فى منطقة ما تكون هناك ارباحا فى غيرها.

وهكذا تهتم هيئات اعادة التأمين بما يسمى بالتوزيع الجغرافى لعمليات اعادة التأمين والذى يمكنها من توزيع الخسائر بين كافة المناطق والدول مما يحقق نتائج مرغوبة ليس فقط بالنسبة لهيئات اعادة التأمين ذاتها بل ايضا على المستوى الاقتصادى بالنسبة لكل من دول ومناطق العالم وفقا لما اشرنا اليه عند تناولنا للاهمية الاقتصادية للتأمين.

أهمية إعادة تأمين الأخطار الطبيعية:

تعرضت أجزاء عديدة من العالم الى كوارث طبيعية غير متوقعة خلال السنوات القليلة الماضية مما دعا رجال التأمين الى توجيه اهتمام كبير الى دراسة تلك الظواهر والكوارث خاصة مع جسامه التعويضات التى قامت بأدائها شركات التأمين.

وقد ظهرت نظريات حديثة عن إمكانية التنبؤ بالمناخ وثار التساؤل عما إذا كنا بصدد مؤشرات لتغير كبير فى مجال المناخ على مستوى الكرة الارضية كلها؟ ام أن تلك الظواهر هى تغيرات وقتيه فى حين أن المستقبل لا يزال غير معلوم؟

وايا ما كانت الاجابة فأن انحسار المساحات الخضراء وتأثير زيادة العديد من الغازات أدى الى ارتفاع نسبة ثانى اكسيد الكربون فى مجال الجوى وهو فى مجمله نتيجة للأنشطه التى يمارسها الانسان.

وهذه المشكله قد تم اثباتها رياضيا ببعض المعادلات مع مراعات تحفظ بعض العلماء على مدى امكانية الاعتماد على هذه المعادلة فى التنبؤ بالتغير فى المناخ خلال مدة تتجاوز عشر سنوات أو أكثر ويشيرون هنا الى حالة عدم التأكد من البيانات السابقة وردود الفعل لها وايضا الى حقيقة أن التغير المناخ له مراحل زمنية مختلفه فمثل مناخ المحيطات وثلوج القطب الشمالى والجنوبى يكون ردود فعلها بطى عن ردود رد فعل الغلاف الجوى وعن ردود الفعل على سطح الارض بصفة عامه.

وبوجه عام وبغض النظر عن سبب هذا التغير الكبير فى المناخ فلا شك انه مهما كان حجم الاخطار الطبيعية ومهما كان احتمال تطورها فأن التأمين يتأثر بالظروف الدوله سياسيا واقتصاديا وقانونيا وأن الصفه الواضحة لهذه الظروف هى التغير السريع مما يعنى أن من المتوقع التزام المؤمنين ومعيدى التأمين.

المبحث الثانى

المبادئ والقواعد التي تحكم إعادة التأمين

سريان مبدأ التعويض على كافة عقود إعادة التأمين بما فى ذلك تلك التي تتعلق بتأمينات الأشخاص:

رأينا فى المبحث السابق كيف أن عملية إعادة التأمين عملية فنية لا علاقة للمؤمن له الأصلي بها، وهكذا فبالرغم من إهتمام عقد إعادة التأمين بتحمل شركة أو شركات إعادة التأمين بجزء من الخطر محل التأمين الأصلي إلا أن المؤمن له فى العقد المباشر لا شأن له على الإطلاق بعقد إعادة التأمين وليس طرفا فيه ولا يمكن له مطالبة شركة إعادة التأمين بالتعويض أو جزء منه فالمسئول أمامه وعن التعويض ككل هو المؤمن الأصلي الذى تعاقده معه (المؤمن المباشر) والذى يلتزم بإداء كامل مبلغ التأمين أو التعويض المستحق سواء قامت شركة أو شركات إعادة التأمين بسداد نصيبها أم لا.

ومن هنا نفهم كيف يكون عقد إعادة التأمين من العقود التي يسرى فى شأنها مبدأ التعويض إذ يعتبر من عقود التعويض والتعويض فقط حتى ولو كان عقد التأمين الأصلي من عقود تأمينات الأشخاص التي لا يسرى فى شأنها مبدأ التعويض . . . ففى كافة عقود إعادة التأمين تتمثل مسئولية الهيئة المعاد التأمين لديها بتعويض المؤمن المباشر عن جزء من المبلغ أو التعويض الذى يلتزم بأدائه تنفيذاً لعقد التأمين المبرم بينه وبين المؤمن له الأصلي.

(١) يمكن لشركات التأمين المباشر فى مصر وفى غيرها قبول إعادة التأمين بالنسبة لجزء من هذه الاعمال وفقاً لسياستها والقواعد التي تحكمها.

وهكذا فكما رأينا كيف يكون للمؤمن له الأصلي مطالبة المؤمن المباشر بكامل مبلغ التأمين أو كامل التعويض سواء قام المؤمن المباشر بإعادة تأمين جزء من العملية أم لا وبالتالي سواء قبل رجوع المؤمن المباشر على هيئة إعادة التأمين أو بعد ذلك، فإن للمؤمن الأصلي مطالبة شركة إعادة التأمين بالوفاء بالتزاماتها وفقا لعقد إعادة التأمين، قبل قيامه بالوفاء بالتزاماته تجاه المؤمن له الأصلي وفقا لعقد التأمين، كما تلتزم شركة إعادة التأمين بالوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن المباشر وفقا لعقد إعادة التأمين حتى ولو أشهر إفلاسه وتم تخفيض التزاماته تجاه المؤمن لهم ويدخل ما توديه شركة إعادة التأمين ضمن اصول المؤمن المباشر الذي اشهر افلاسه.

ومن ناحيه اخرى فان شركة إعادة التأمين لا تلتزم بالتعويض لمجرد قيام المؤمن المباشر بأدائه للمؤمن له فقد يكون اداء المؤمن المباشر للتعويض في بعض الحالات على سبيل المنحة لعدم التزامه به (ويتم ذلك عادة للاحتفاظ بالعميل الذي يكون قد اعطى بيانات خاطئة بحسن نية ولكن الخطأ يصل الى المدى الذي يسقط التزام المؤمن بأداء التعويض اذا ما تمسك بذلك) كما لا تلتزم شركة إعادة التأمين بأية مصروفات يتحملها المؤمن المباشر علاوة على التعويض نتيجة لنزاع بينه وبين المؤمن له الأصلي لم تطالب شركة إعادة التأمين بالدخول فيه . . . تلك هي القاعدة العامة وذلك ما لم ينص في عقد إعادة التأمين بشرط صريح على التزام شركة إعادة التأمين في تلك الحالات.

هذا وتطبيقا لمبدأ التعويض فانه اذا تمكن المؤمن المباشر من اجراء تسوية مع المؤمن له الأصلي ترتب عليها قيامه بأداء تعويض اقل من التعويض المستحق، فان التعويض الذي تلتزم به شركة إعادة التأمين يتم تخفيضه تبعا لذلك باعتبار ان عقد إعادة التأمين من عقود التعويض والتعويض فقط.

العوامل التي تؤثر في تحديد حد الاحتفاظ وتقدير المبلغ أو الجزء المعاد تأمينه:

لا شك ان من اهم العوامل التي تؤثر في تحديد المؤمن الاصلى (المباشر) للحد الذى يحتفظ به من العمليات التي يجريها، وبالتالي تقدير المبلغ او الجزء المعاد تأمينه، تلك التي تتعلق بقدرته المالية التي يستمدّها من رأسماله واحتياطياته والاقساط المستحقة، على ان هناك عوامل رئيسية اخرى تتعلق بالعمليات التي يقوم بها سواء من حيث مدى تعددها ومتوسط مبالغها واخيرا هناك من العوامل ما يتعلق بدرجة الخطر وانتشاره ومدى تركزه.

وهكذا فطالما رسخت اقدام شركة التأمين في سوق التأمين وكلما زادت خبرتها وتزايد رأسمالها واحتياطياتها كلما امكنها الاحتفاظ بمبلغ او جزء اكبر من عمليات التأمين التي تقوم بها، والامر كذلك كلما كانت اعداد العمليات المتشابهة كبيرة وضخمة وكلما كان متوسط مبالغ التأمين كبيرا، وفي ذات الاتجاه يرتفع القدر المحتفظ به كلما انخفضت احتمالات تحقق الخطر وكلما كانت الخسائر الناشئة عن ذلك جزئية.

هذا اما بالنسبة لشركة اعادة التأمين فحيث تبرم اتفاقية تلتزم بمقتضاها بقبول عمليات اعادة التأمين التي تقدم لها من شركة تأمين مباشر، او حيث لا توجد مثل هذه الاتفاقية ويتم قبول كل من عمليات التأمين على حدة من عدمه، فانها في كافة الاحوال تتخذ قرارها بتوقيع الاتفاقية مع المؤمن المباشر وتحديد شروطها او بقبول احدى عمليات اعادة التأمين وتسعيها وذلك على ضوء نوع التأمين وسمعة المؤمن المباشر وخبرته في اختيار عمليات التأمين وقدرته المالية بل والقدر الذى يقرر الاحتفاظ به وذلك مع اهمية مراعاة التوزيع الجغرافى للاخطار المعاد تأمينها.

طرق إعادة التأمين:

قد يقوم المؤمن المباشر بعملية إعادة التأمين بمجرد حصوله على عملية تأمينية يرى ان من الضروري ان يعيد تأمين جزء منها وبهذا تتم إعادة التأمين بالنسبة لكل عملية، وهذه هي اقدم الطرق.

وقد يكون من المناسب للمؤمن المباشر ان يبرم اتفاقية مع احدى هيئات إعادة التأمين تتم في اطارها عمليات إعادة التأمين بصورة تلقائية ملزمة للجانبين (المؤمن المباشر وشركة إعادة التأمين) وقد تتم إعادة التأمين في اطار الاتفاقية بالنسبة للعمليات التي يرى المؤمن المباشر إعادة تأمينها فقط فتلتزم شركة إعادة التأمين بقبولها.

ومن ناحية اخرى فقد ترى عادة شركات تأمين ان من المناسب لها انشاء صندوق او حساب خاص بالعمليات الضخمة او شديدة الخطورة وبحيث يكون هذا الحساب المشترك او المجمع بمثابة صورة من صور إعادة التأمين فتظل كل شركة مسنولة مسنولة كاملة امام المؤمن لهم الاصليون عن العمليات التي تتعاقد معهم عليها ولكنها وفي ذات الوقت تقوم بتوزيع هذه المسنولية بين الشركات الاخرى المشتركة معها في الصندوق او الحساب المشترك.

واخيرا فلا يفوتنا ان نشير الى ما تسنه تشريعات بعض الدول من وجوب قيام شركات التأمين المباشر باعادة تأمين جزء من عملياتها لدى شركات وطنية لاعادة التأمين وبنسب تحددها تلك التشريعات كما هو الحال في مصر.

ونتناول فيما يلي طرق إعادة التأمين المشار اليها، عدا تلك التي تنظمها تشريعات الدول والتي تختلف من دولة لاخرى، بشئ من التفصيل:

أولاً: اعادة التأمين بالنسبة لكل عملية على حدة (الطريقة الاختيارية لاعادة التأمين):

وهذه هي اقدم طرق اعادة التأمين وبمقتضاها تقرر شركة التأمين المباشر اعادة التأمين من عدمه بالنسبة لكل عملية على حدة فإذا ما رأت اعادة التأمين بالنسبة لعملية ما فانها تقوم بتحديد الخطر المعاد تأمينه او الجزء او المبلغ المعاد تأمينه وكذا الشركة التي تتم اعادة التأمين لديها.

وتتبع هذه الطريقة بالشركات التي لا تواجه بصورة دورية عمليات تحتاج معها لعمل اتفاقية عامة لاعادة التأمين، أو حيث يزيد المبلغ المطلوب اعادة تأمينه عن القدر الذي تغطيه اتفاقية اعادة التأمين او حيث يكون الخطر غير عادى وترغب شركة التأمين المباشر فى اعادة التأمين بالنسبة لجزء من المبلغ الذى تحتفظ به بمقتضى اتفاقية اعادة التأمين.

وهكذا قد يكون من المناسب اتباع الطريقة الاختيارية لاعادة التأمين بالنسبة لشركة تأمين مباشر غير متخصصه فى فرع الحياة، على سبيل المثال، وبالتالي لا توجد لديها عمليات منتظمة فى هذا الفرع تستدعى اجراء اتفاقية لاعادة التأمين مع احدى شركات اعادة التأمين ٠٠٠ وتقوم هنا بالتعاقد على عملية اعادة التأمين بالنسبة لكل من عمليات التأمين التي تقوم بها والتي ترى اهمية اعادة التأمين بالنسبة لها، كل على حدة، اما على اساس جزء من عملية التأمين الاهليه وبذات شروطها وسعرها (وهذه هي طريقة اقتسام الخطر) او بالنسبة لخطر الوفاة فقط او خطرى الوفاة والعجز المستديم فيما يزيد عن حد الاحتفاظ (اى إعادة تأمين لاطار محددة) وذلك مقابل قسط يتم تحديده فى بداية كل من سنوات عقد التأمين الاصلى - من حاصل ضرب المبلغ الخاص بخطر الوفاة فى اول السنة ومعدل قسط التأمين وفقا لسن المؤمن عليه فى اول السنة ايضا (وتسمى هذه الطريقة بطريقة قسط الخطر ونلاحظ هنا ان قسط اعادة التأمين يختلف من سنة لآخرى نظرا

لتحديد سنويا على اساس المبلغ المعاد تأمينه والذي يتناقص من سنة لآخرى (مع تزايد الاحتياطي الذي يحتفظ به المؤمن الاصلى) ومعدل قسط الخطر والذي يتزايد من سنة لآخرى (لتزايد احتمالات الوفاة مع تقدم العمر).

ثانيا: اعادة التأمين تلقائيا وفقا لاتفاقية ملزمة لكل من المؤمن المباشر وشركة اعادة التأمين (الطريقة الاجبارية او المستمرة او طريقة الاتفاقية الملزمة للجانبين):

اذا كان من اهم مزايا الطريقة الاختيارية ما تتيح للمؤمن المباشر من حرية الاحتفاظ بالعمليات المربحة او بجزء كبير منها فان من اهم عيوبها تعدد الاجراءات التي نقوم بها لاعادة التأمين وما يستنفذه ذلك من وقت اما ان تتراخى معه شركة التأمين المباشر فى التعاقد مما يعرضها لضياح العملية التأمينية ذاتها اذا التجأ المؤمن له لشركة اخرى او ان تقوم شركة التأمين المباشر بالتعاقد وتعرض لاحتمال تحملها لكامل مبلغ التأمين او التعويض اذا ما تحقق الخطر قبل نجاحها فى اتمام اجراءات التفاوض والتعاقد مع شركة اعادة التأمين التي تختارها.

لذا تفضل شركات التأمين المباشر عقد اتفاقية اعادة تأمين مع شركة (أو شركات) اعادة تأمين تلتزم بمقتضاها بالتنازل عن جزء معين من العمليات المحددة بالاتفاقية نسبة منها بحد اقصى معين او جزء من مبلغ عقد التأمين يوازى الجزء المحتفظ به او مضاعفاته وذلك لشركة اعادة التأمين التي تكون بدورها مجبرة على قبول هذا الجزء طالما كانت عملية التأمين فى نطاق الاتفاقية وبذلك فانه بمجرد تعاقد المؤمن المباشر مع المؤمن له تصبح شركة اعاده التأمين مسؤولة عن نصيبها (وقد تتمثل مسؤليتها فى تحمل الخسارة التى تزيد عن رقم معين لكل وثيقة او لكل حادث او لكل فترة زمنية عادة سنة) بصورة تلقائية ودون الحاجة الى اتفاق خاص.

وهكذا فلا نجد في هذه الطريقة تعاقد عن كل عملية اعادة تأمين فكافة العمليات التي تدخل في نطاق الاتفاقية يعاد التأمين عليها دون الحاجة لاي تعاقد مما يختصر الوقت والجهد والمال.

ثالثا: اتفاقية اعادة التأمين الملزمة لهيئة اعادة التأمين فقط (اتفاقية اعادة التأمين الاختيارية من جانب المؤمن المباشر)

رغم ان اجباريا طريقة اعادة التأمين بالاتفاقية الملزمة للجانبين تعتبر من اهم مزاياها التي تؤدي الى اختصار الوقت والجهد والمال، فأن لهذه الاجبارية عيبا جوهريا اذ تعتبر قييدا على المؤمن المباشر يلزمه باعادة التأمين بالنسبة لكافة العمليات التي يحصل عليها طالما كانت تدخل في نطاق الاتفاقية حتى تلك التي قد يكون من المناسب له الاحتفاظ بها لربحيتها.

ومن هنا تفضل بعض شركات التأمين المباشر ان تقتصر اجبارية الاتفاقية على شركة اعادة التأمين فقط وبالتالي يظل لها لاحق في ان تعيد لديها كل او بعض العمليات التي تدخل في نطاق التعاقد، وهكذا يمكن اعتبار اتفاقية اعادة التأمين هنا اختيارية من جانب شركة التأمين المباشر فكل ما تلتزم به هو انها اذا رأت اعادة التأمين بالنسبة لبعض العمليات فيتعين ان يتم ذلك من خلال الاتفاقية وبناء على اخطار معين اما شركة اعادة التأمين فتعتبر الإتفاقية ملزمة لها اذ يتعين عليها قبول كافة العمليات التي يعاد تأمينها طالما كان ذلك في اطار الاتفاقية.

رابعاً: الحساب المشترك أو المجمع لإعادة التأمين:

حيث تشتد المنافسة بين شركات التأمين المباشر على بعض العمليات الضخمة (كالسفن الذرية والطائرات العملاقة) او حيث لا يمكن قياس احتمال تحقق بعض الاخطار بالدقة المطلوبه (كأخطار الحروب والثروات) وبوجه عام حيث يستلزم الامر القيام بعمليات اعادة التأمين، فقد يكون من المناسب لعدد من شركات التأمين ذات القدرة المالية

والفنية ان تتعاون معا فى انشاء حساب مشترك او مجمع يضم العمليات التى تقوم بها فى اطار معين يتم الاتفاق عليه وذلك وفقا للنسب التى يحددها هذا الاتفاق، وهكذا نكون امام مكتب او جهاز تأمين مشترك تقدم اليه كافة العمليات التأمينية التى تتعاقد عليها الشركات أعضاء هذا الاتحاد او التجمع والتى تدخل فى اطار معين حيث يتم تسجيلها وامسك حساباتها واعادة توزيع نتائجها بين الاعضاء اما بنسبة العمليات التى قدمها كل منهم او بأية نسبة أخرى يتفق عليها.

وفى هذه الصورة أو الطريقة من طرق إعادة التأمين تظل مسئولية كل مؤمن مباشر كاملة امام المؤمن له الأصلي ويصبح المكتب أو الجهاز أو الإدارة التى ستقوم بتسجيل العمليات وامسك حساباتها بمثابة هيئة لإعادة التأمين مملوكة للمؤمنين المباشرين وفقا للحصص المتفق عليها.

أحكام إعادة التأمين فى مصر

الإلتزام بإعادة تأمين ما يجاوز حدود الإحتفاظ (إعادة نقل الخطر) محليا (لتوزيع قدر من الخسائر على المستوى المحلى) ودوليا (لتوزيع القدر الزائد على المستوى الدولى) م ٣٤ و ٣٥ واللائحة التنفيذية:

إهتم قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر بالزام شركات التأمين بإعادة تأمين جزء من عمليات التأمين المباشر التى تعقدتها فى مصر لدى الشركة المصرية لإعادة التأمين وذلك على أساس قواعد ونسب يحددها قرار من مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين - بناء على الدراسات التى تعدها الهيئة - ويحدد القرار العمولات (عمولة إعادة التأمين وعمولة الأرباح) التى تؤديها الشركة المصرية لإعادة التأمين إلى شركات التأمين عن هذه العمليات (م ٣٤) كما يحدد نماذج الكشوف والحسابات الخاصة بهذه العمليات والمواعيد التى تقدم فيها وكافة الأحكام الأخرى المتعلقة بها بما يحقق صالح الإقتصاد القومى (مادة ٢٣ من اللائحة التنفيذية).

وتحقيقا لصالح الإقتصاد القومى أجاز القانون لمجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين إعادة توزيع النسب الإلزامية فى حالة إنشاء شركات إعادة تأمين تبلغ مساهمة المصريين فى رأسمالها ٥١% من رأسمالها على الأقل.

ومن ناحية أخرى تنص المادة ٣٥ من قانون الإشراف والرقابة على إلتزام الشركة المصرية لإعادة التأمين بقبول إعادة التأمين كما يحددها القرار الصادر عن مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين على أنه فيما يجاوز جزء إعاده التأمين الذى تلتزم شركات

التأمين بإسناده إلى الشركة المصرية لإعادة التأمين فإن على شركات التأمين إعطاء الأولوية في إسناد عمليات إعادة التأمين الإختياري فيما يخرج عن نطاق إتفاقياتها على الشركات المصرية الأخرى المرخص لها بالعمل في مصر للإكتتاب وفقا لطاقتها الإستيعابية (أو ما يسمى بحد الإحتفاظ).

وتلتزم شركات التأمين وإعادة التأمين بإسناد عمليات إعادة تأمين التي تجاوز المسند للشركات المصرية لمعيدى التأمين فى الأسواق العالمية المدرجة أسماؤهم فى القائمة المسجلة لدى الهيئة (بجوز إدراج معيدى تأمين جدد أو حذف أحد المدرجين فى القائمة المشار إليها فى ضوء المستندات المبررة لذلك). مادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية.

وقد كفل التعديل فى المادتين ٣٤ ، ٣٥ مرونة تامة فى تنظيم الحصة الإلزامية لإعادة التأمين لدى الشركة المصرية لإعادة التأمين، وأطلق الحرية فيما عداها من عمليات إعادة التأمين الإختياري .

إلتزام شركات وجمعيات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال بتقديم ترتيبات إعادة تأمين وطبيعتها ضمن مرفقات طلب التسجيل والترخيص بمزاولة النشاط:

يقدم المؤسسون بعد الحصول على الموافقة المبدئية طلبا إلى الهيئة بتسجيل الشركة أو الجمعية والترخيص لها فى مزاولة نشاطها.

وإذا كان نشاط الشركة أو الجمعية مباشرة إحدى عمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال فيجب أن يرفق بنماذج وثنائق تلك التأمينات ترتيبات إعادة التأمين وطبيعتها ويجب أن تكون هذه الترتيبات كافية لحماية حقوق حملة الوثائق وسلامة المركز المالى للشركة ويجب أن تتضمن المستندات التى تقدم فى هذا الشأن بيان توزيع حصص معيدى

التأمين وملخصا وأفيا لها، ويشترط أن يكون معيد التأمين من بين المقيدين بالهيئة فى قائمة معيدى التأمين المرخص لشركات التأمين وإعادة التأمين فى مصر بالتعامل معهم.

إلتزام شركات التأمين بإمساك سجل لإتفاقيات إعادة تأمين تقيده به جميع عمليات إعادة التأمين الواردة للشركة محليا أو من الخارج سواء كانت إتفاقية أو إختيارية:

ويشمل السجل البيانات التالية (م ٤٤ من القانون واللائحة التنفيذية):

- ١- إسم وعنوان الهيئة المسندة.
- ٢- إسم الوسيط الذى توسط فى عقد العملية (إن وجد).
- ٣- تاريخ بدء السريان ومدته.
- ٤- الشروط الأساسية للتعاقد.
- ٥- التبادل الذى يتم مقابل العملية أو الإتفاقية من عمليات إعادة التأمين الصادرة.
- ٦- إحتفاظ الشركة من الحصة المقبولة وبيان إعادة التأمين على الباقي.
- ٧- أية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها.

إلتزام الشركات بتقديم بيانات نصف سنوية إلى الهيئة عن عملياتها تتضمن عمليات إعادة التأمين وأن تقدم سنويا كافة بيانات إتفاقيات إعادة التأمين التى يتم تجديدها:

- على شركات التأمين وإعادة التأمين أن تقدم إلى الهيئة بيانات نصف سنوية عن عملياتها التى تبرمها وتنفذها فى مصر وفى الخارج كل على حده على أن تتضمن هذه البيانات قيمة الأقساط والتعويضات وعمليات إعادة التأمين والإستثمارات وذلك فى المواعيد وطبقا للنماذج التى يصدر بها قرار من الوزير. (مادة ٤١ من اللائحة التنفيذية)

- وعلى شركات التأمين وإعادة التأمين أن تقدم سنويا إلى الهيئة خلال شهرين من تاريخ تجديد إتفاقيات إعادة التأمين الصادرة كافة البيانات المتعلقة بهذه الإتفاقيات متضمنة على وجه الخصوص ما يلي:

١- صور من الإتفاقيات الصادرة أو ملخص الشروط الأساسية لهذه الإتفاقيات على النحو المبين بالملحق الذى يصدر به قرار من الوزير.

٢- تقرير واف عن الإتفاقيات الصادرة موضحا به التعديلات التى طرأت على كل إتفاقية والأسباب التى إستدعت ذلك.

٣- بيان بأسماء معيذى التأمين المشتركين فى إتفاقيات الصادرة وحصّة كل منهم بما فى ذلك المشتركين عن طريق سماسرة.

٤- صورة من البيانات والإحصائيات التى أعدتها الشركة عن كل إتفاقية. (مادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية).

فحص دورى لعمليات وترتيبات إعادة تأمين للتحقق من كفايتها لوفاء الشركات بالتزاماتها:

وفقا للقانون تقوم الهيئة بإجراء فحص دورى لشركات التأمين وإعادة التأمين للتأكد من إستمرار قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وكذا مراعاة أحكام القانون والأسس الفنية لمزاولة عمليات التأمين وإعادة التأمين ويجب أن تتضمن برامج الفحص فحص عمليات إعادة التأمين وكذلك ترتيبات إعادة التأمين للتحقق من كفايتها لحماية المركز المالى للشركة وكذلك كفاية الضمانات الخاصة بمعيذى التأمين.

ولنا أن نشير هنا إلى ما تنص عليه المادة ٦٢ من القانون من تعرض الشركات إلى شطب التسجيل والغاء الترخيص بمزاولة النشاط كليا أو جزئيا فى عدة حالات من بينها:

- إذا دأبت الشركة على مخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذه له.

- إذا ثبت للهيئة أن الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها.
- إذا خالفت الشركة شرطا من شروط الترخيص الصادر لها
بمزاولة النشاط ما لم تقم بتصحيح المخالفة على الرغم من مطالبتها
بذلك خلال فترة تحددتها اللائحة التنفيذية لهذا القانون (١).

هذا ومن الجدير بالاشارة هنا سريان حكم المادة ٦٢ فى شأن
الشركات التى أنشئت طبقا لأحكام نظام إستثمار المال العربى والأجنبى
والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

سجلات لقيد معيدى التأمين:

وفقا لقانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر يجوز
لشركات التأمين وإعادة التأمين إسناد أى عمليات إعادة تأمين إلا
لمعيدى التأمين فى الأسواق العالمية المدرجة أسماؤهم فى القائمة
المسجلة لدى الهيئة ويجوز إدارج معيدى تأمين جدد أو حذف أحد
المدرجين فى القائمة المشار إليها فى ضوء المستندات المبررة لذلك.